وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

رقم: .....

ميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

فرع: العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد التأمينات

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

من إعداد الطالبة

– زرقاد رانيا

تحت عنوان:

واقع التأمين التكافلي في الدول العربية والإسلامية

- دراسة حالة مجموعة من الدول العربية والإسلامية-

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الجامعة	الصفة
د. زيتوني كمال	جامعة محمد بوضياف المسيلة	رئيسا
د. أوصيف لخضر	جامعة محمد بوضياف المسيلة	مشرفا ومقررا
د. غفصي توفيق	جامعة محمد بوضياف المسيلة	مناقشا

السنة الجامعية: 2021-2022

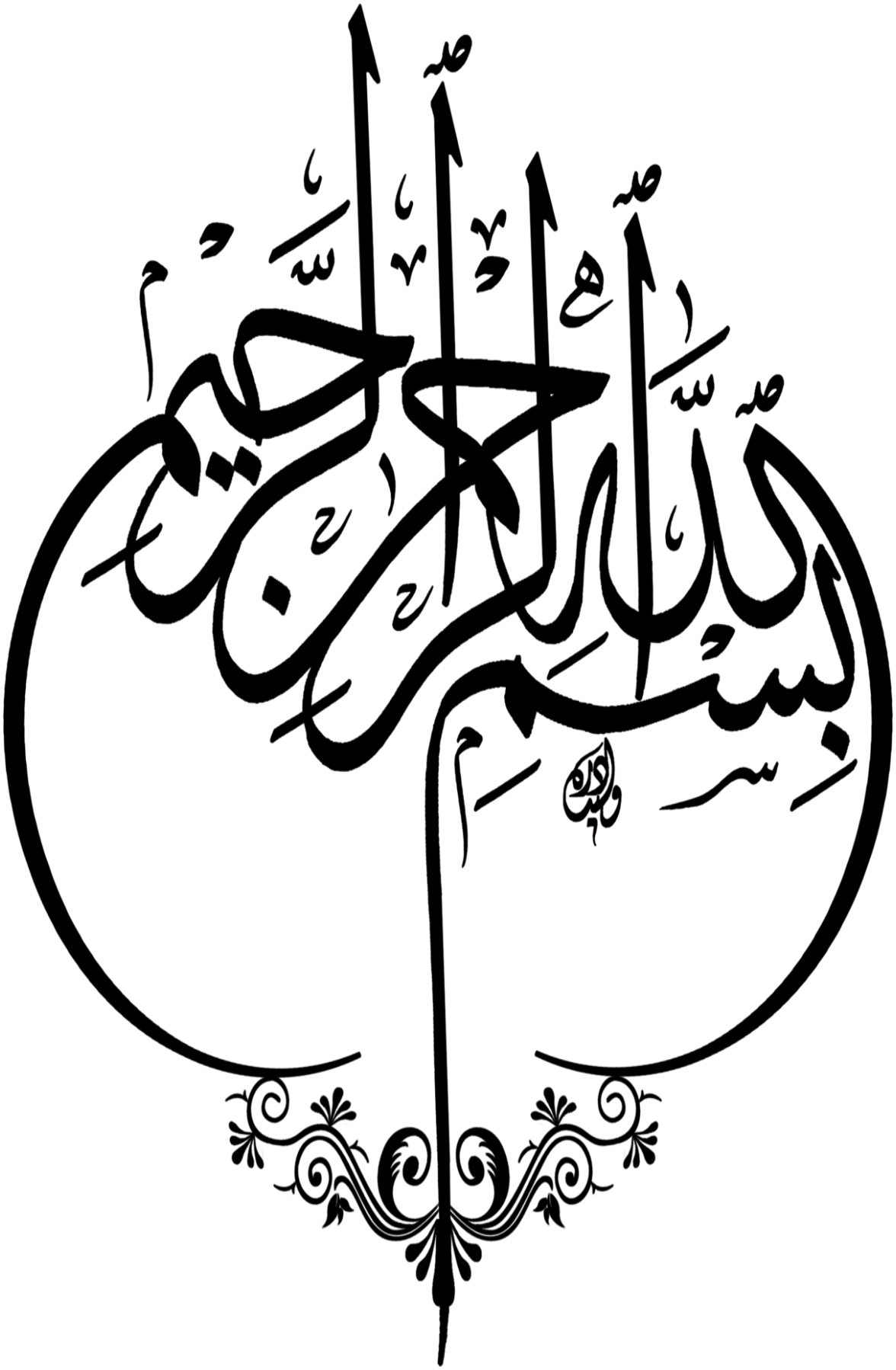
بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "من صنع إليكم معروفا فجازوه، فإن عجزتم عن مجازاته فادعوا له حتى تعلموا أنكم قد شكرتم فإن الله يحب الشاكرين"

الحمد لله أولا وآخرا على ما أنعم به علي بإتمام هذا البحث وعلى ما من به عليّ من توفيق وسداد وعلى ما منحني إياه من صحة وقدرة على تخطي الصعاب وتذليل العقبات.

وبمقتضى واجب الاعتراف بالفضل أود أن أتقدم بالشكر والتقدير والعرفان

إلى أستاذي المشرف الدكتور **أوصيف لخضر**

وذلك لما أفادني به من خبرته الواسعة وثقافته العالية

إذ لم يبخل عليّ بنصائحه القيمة وتوجيهاته السديدة

وعلى صبره فجزاه الله عني وعن طلبة العلم خير الجزاء.

وإلى كل من قدم لي يد المساعدة لإنجاز هذه المذكرة.

إهداء

أهدي هذا العمل إلى الوالدين الكريمين حفظهما الله،

إلى إخوتي عبد الله، إيمان، آية ومحمد،

إلى زوجة أخي نور الهدى،

إلى كل من تربطني بهم صلة الرحم،

إلى الأصدقـــاء والأحباب،

إلى كل من دأب ولا يزال في سبيل تحصيل العلم

الطالبة زرقاد رانيا

مقدمة

مقدمة

عرف التأمين التكافلي الإسلامي تطورا معتبرا في الآونة الأخيرة كآلية تمويلية تعاونية غير هادفة للربح بقدر ماهي هادفة لتطوير الأنشطة الاستثمارية الحقيقية وتقليل المخاطر والعوائق التي تحول دون بلوغ الأهداف المسطرة وتحقيق العوائد المرجوة، أين أصبح التأمين التكافلي الذي يعمل وفق مبادئ الشريعة الإسلامية ملازما للنشاط الاستثماري في مختلف القطاعات، وعنصرا مهما لدعم الكفاءة والفعالية للنشاط الاقتصادي في العديد من الدول الإسلامية والعربية.

حيث أصبحت درجة التقدم الاقتصادي لأي دولة في العالم تقاس بمدى تقدمها المالي ودرجة التحكم في المصاريف والتأمين، ويرجع ذلك إلى جذب رؤوس الأموال ورجال الأعمال من مختلف دول العالم متوقف ومدى الخدمات المصرفية والتأمينية التي تقدمها الدول المستقبلة للاستثمارات الأجنبية، لذلك تسعى كل دولة إلى البحث عن أنجع الأساليب المالية والتأمينية لتسهيل هذه العملية، وكان من بين هذه الأساليب المبتكرة في التأمين نوع جديد هو التأمين التكافلي، حيث أصبح هذا الأخير حاجة ملحة ومطلب ضروري في الدول الإسلامية بوجه عام، والدول العربية بوجه خاص وحتى الدول الأجنبية بدأت تناقش هذا الموضوع، لأنه يسهم في تسهيل التقدم الصناعي والتجاري وتحقيق الكثير من المتطلبات التي لم يستطلع التأمين التقليدي تحقيقها، وكل ما يحتاجه هو البحث عن منظومة قانونية وتشريعية جديدة تتماشى مع مبادئ الشريعة الإسلامية وهذا النوع من التأمين.

وعليه يمكن طرح الإشكالية التالية:

إلى أي مدى يمكن للدول العربية والإسلامية تطبيق التامين التكافلي؟

تندرج ضمن الإشكالية الرئيسية للبحث الأسئلة الفرعية التالية:

- ما المقصود بالتأمين التكافلي؟
- ما مدى تعامل الدول العربية والإسلامية بالتأمين التكافلي؟

- **فرضيات الدراسة:**

للإجابة الإشكالية والأسئلة الفرعية، قمنا بوضع الفرضيات التالية:

✓ التأمين التكافلي هو تأمين منسجم مع أحكام الشريعة الإسلامية، خال من مفاهيم الغرر والميسر والربا ويرعى حقوق جميع الأطراف بشكل عادل ومتكامل.

✓ للتأمين التعاوني دور فعال في تنمية المجتمعات، حيث أثبتت التجارب الخاصة به في كل من ماليزيا، السعودية دوره الفعال.

- **أهداف الدراسة:**

نسعى من خلال هذا البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

_ التعرف على التأمين التكافلي وصوره المختلفة، وإلى أين وصل في الدول العربية والإسلامية.

_ التعرف على أساليب ممارسة التأمين التكافلي؛

_ عرض إنجازات صناعة التأمين التكافلي في بعض الدول العربية والإسلامية؛

_ عرض بعض تجارب الدول المطبقة لنظام التأمين التكافلي.

- **منهج الدراسة وأدواتها:**

اعتمدنا خلال هذا البحث على المنهج الوصفي بالنظر إلى طبيعة البحث وموضوعه، وذلك من خلال جمع المعلومات الخاصة بالتأمين التكافلي الإسلامي، كما قمنا باستخدام المنهج التحليلي في دراسة حالة تجارب دولية للتأمين التكافلي في بعض الدول العربية والإسلامية.

أما بالنسبة إلى الأدوات المستخدمة فقد تم الاعتماد على مجموعة من المراجع والتي تتمثل في القرآن العظيم والكتب باللغة العربية، بالإضافة إلى رسائل ماجستير وماستر وأطروحات الدكتوراه، كما تم الاعتماد على المقالات والملتقيات ومجلات علمية والاستعانة بشبكة الإنترنت.

-الدراسات السابقة:

للتعرف أكثر على موضع الدراسة، قمنا باستعراض الدراسات السابقة على النحو التالي:

❖ **مريم زغلامي، لطيفة بهلول،** أثر التأمين التكافلي الإسلامي على الناتج المحلي الإجمالي الماليزي مع الإشارة إلى التأمين التكافلي الإسلامي في الجزائر واقع وآفاق، حيث تمحورت إشكالية هذه الدراسة حول ما هو أثر التأمين التكافلي الإسلامي على الناتج المحلي الإجمالي في ماليزيا؟ وكيف يمكن أن يكون أداة لتطوير سوق التأمينات الجزائري؟، وتمثلت أهم أهدافها في:

_إبراز الأهمية الاقتصادية للتأمين التكافلي الإسلامي والفرق بينه وبين التأمين التقليدي والتأمين التعاوني.

- قياس أثر التأمين التكافلي الإسلامي على الناتج المحلي الماليزي خلال الفترة 2009 – 2017.

- التطرق إلى واقع التأمين التكافلي الإسلامي في سوق التأمينات الجزائري وآفاق تطويره.

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة ما يلي:

- ينقسم التأمين التكافلي الإسلامي في ماليزيا بني التأمين العام والتأمين العائلي، حيث شكل التأمين العام ما نسبته 71.12 ،% والتأمين العائلي ما نسبته 2.87 %من إجمالي أصول التأمين التكافلي الإسلامي؛

- للتأمين التكافلي الإسلامي أثر معنوي على الناتج المحلي الإجمالي الماليزي، حيث كلما زاد التأمين التكافلي ب 01 % زاد الناتج المحلي الإجمالي ب 27.18؛

- على الرغم من أن القوانين والتشريعات المالية في الجزائر فتحت الباب أمام القطاع إخلاص لممارسة نشاط التأمين إلا أن القطاع العام لا يزال مهيمنا على أكثر من70 %من أصول التأمين؛

❖ **إلياس بدوي، جوادي سميرة،** واقع منظومة المؤسسات المالية الإسلامية في ظل تطور سوق التأمين التكافلي _ دراسة حالة السعودية، الأردن والجزائر_، تمحورت إشكالية هذه الدراسة ما مدى تطور وانتشار صناعة التأمين التكافلي في بعض الدول العربية؟، من أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن صناعة التأمين التكافلي بدأت في ترسيخ مفهومها وساعدت على قيام شركات إعادة التأمين التكافلي وذلك لاستكمال نظام التأمين التكافلي بمختلف مؤسساته ومنتجاته، إلا أنه على الرغم من تنوع منتجات التكافل، فإنها ما زالت بحاجة إلى مزيد من الإبداع والابتكار بما يلبي تطلعات الأسواق العالمية، مع التركيز على تبني أنظمة حكومة جيدة توفر لها الحماية من المخاطر، وكذلك الشفافية والابتعاد عن المحظورات بغية تعزيز مكونات الثقة.

- **خطة وهيكل الدراسة:**

للإجابة على الإشكالية، ومن واختبار صحة فرضيات الدراسة، تم تقسيم هذه الدراسة إلى فصلين، مقدمة عامة وتعقبها خاتمة عامة تتضمن أهم النتائج التي توصلنا إليها، مصحوبة بوصايا لختم البحث، وفيما يلي عرض لما تم تناوله في فصول البحث:

- **الفصل الأول: [أساسيات حول لتأمين التكافلي]:** سنتطرق من خلاله إلى التعرف على نظام التأمين التكافلي حيث سيكون في المبحث الأول مفاهيم عامة حول التامين التكافلي، المبحث الثاني سيحتوي الفروقات بين التأمين التكافلي والتجاري واهم التحديات التي يواجهها أما المبحث الثالث سيكون مفاهيم أساسية حول مؤسسات التأمين التكافلي.

- **الفصل الثاني: [تجارب بعض الدول العربية والإسلامية في التأمين التكافلي]:** حيث سيتم من خلاله دراسة تجرب بعض الدول وسنتطرق في المبحث الأول إلى دراسة واقع التامين التكافلي في السعودية، أما في المبحث الثاني ف سنتطرق إلى واقع التامين التكافلي في ماليزيا والمبحث الثالث سيكون واقع التامين التكافلي في الجزائر.

الفصل الأول

أساسيات حول التأمين التكافلي

تمهـــيد

إن نظام التأمين التكافلي –على اختلاف الأسس التي يقوم عليها –يهدف إلى تقديم الخدمة التي يقدمها التأمين التجاري للمؤمن لهم ولكن بطريقة تعاونية مشروعة خالية من الغرر المفسد للعقد والربا وسائر المحظورات، وذلك بتقديم المؤمن لهم اشتراكات متبرعاً كلياً أو جزئياً لتكوين محفظة تأمينية تدفع منها التعويضات عند وقوع الضرر، وما يتحقق من فائض بعد دفع التعويضات والمصاريف واقتطاع الاحتياطات يوزع على المؤمن لهم، الأمر الذي يجسد لنا معنى التكافل والتعاون.

ومن خلال هذا الفصل سنحاول وبشكل أكثر تفصيلاً التعرف على نظام التأمين التكافلي من خلال التطرق للمباحث التالية:

المبحث الأول: عموميات حول التأمين التكافلي

المبحث الثاني: الفروقات بين التأمين التكافلي والتجاري واهم التحديات التي يواجهها

المبحث الثالث: مفاهيم أساسية حول مؤسسات التأمين التكافلي

المبحث الأول: عموميات حول التأمين التكافلي

المطلب الأول: نشأة التأمين التكافلي وتطوره

شهد نظام التأمين التكافلي انتشاراً واسعاً وترسخ مفهومه في الدائرة الاقتصادية التأمينية، الأمر الذي ساهم في دعم منظومة الاقتصاد الإسلامي وإثبات جدارة فكر التأمين التكافلي، ولتوضيح ماهية نظام التأمين التكافلي، سنتناول من خلال هذا المطلب نشأة نظام التأمين التكافلي.

أولاً–بداية ظهور نظام التأمين التكافلي: كانت بداية ظهور نظام التأمين بصفة عامة تعاونياً تكافلياً، حيث عرفت أول صور التأمين التكافلي في العصر الفرعوني، كما ظهر عند العرب قبل الإسلام، فمن المعروف أن العرب اشتهروا بالتجارة ومن أشهر الرحلات

التي كانوا يقومون بها للتجارة رحلة في فصل الشتاء إلى اليمن ورحلة في فصل الصيف إلى الشام. وكان القائمون على تنظيم هذه الرحلات من رؤساء ومشايخ القبائل يجمعون من كل تاجر يشترك في هذه الرحلات مبلغ من المال بنسبة رأس المال الذي يشترك به في التجارة على أن يعوض من هذا المبلغ الذي تم جمعه كل تاجر يصاب بخسارة أو تبور تجارته.

بهذه الصورة يتضح لنا بأن التأمين بمعناه التجاري بدأ تكافلياً تعاونياً، ومع ازدهار الصناعة وزيادة التبادل التجاري بين الدول طغى تحقيق الربح على تقديم الخدمة، وانتشر بصورته التجارية في مختلف أنحاء العالم، حيث ظهرت شركات التأمين التجاري في البلدان الإسلامية التي تقوم على مبدأ الربح، فأخذ الفقهاء والباحثين والعلماء بدراسة التأمين التجاري، حيث عقدت الندوات والمؤتمرات، واستقر الأمر على تحريم التأمين التجاري مع إيجاد البديل الشرعي وهو شرعية التأمين التكافلي، ويعتبر العلامة محمد أمين ابن عابدين أول فقيه تحدث عن التأمين بصيغته المعهودة اليوم، حيث يرى بأن نظام التأمين التجاري باطل في حين أجاز صيغة بديلة هي صيغة التأمين التكافلي .

ثـــانياً- التطبيق الفعلي لنظام التأمين التكافلي: بدأ التطبيق الفعلي لنظام التأمين التكافلي بعد صدور فتوى مجمع الفقه الإسلامي التابع لرابطة العالم الإسلامي في دورته المنعقدة بمكة المكرمة سنة 1987م، وقرار أسبوع الفقه الإسلامي الثاني المنعقد بدمشق سنة 1961م، ومؤتمر مجمع البحوث العلمية السابع بالأزهر سنة 1976م وقرار هيئة الرقابة الشرعية ببنك فيصل الإسلامي السوداني، وكانت دولة السودان صاحبة السبق في إنشاء أول شركة تأمين تكافلي سنة 1979م ومقرها الخرطوم التي أنشأت من قبل بنك فيصل الإسلامي السوداني، واعتبرت هذه الفترة نقلة كبيرة وحقيقية لنظام التأمين التكافلي من المجال النظري إلى المجال التطبيقي والعملي، وذلك من خلال المباحثات وتداول الآراء

في المجامع الفقهية والندوات العلمية والمؤتمرات العالمية حول عدم شرعية التأمين التجاري، مما استدعى ضرورة إيجاد بديل شرعي له، وذلك بإنشاء شركات تأمين تكافلية تقوم مقام شركات التأمين التجارية. من خلال التعرض لنشأة نظام التأمين التكافلي، يتضح لنا بأن نظام التأمين التكافلي يقوم على أساس التعاون بين الأفراد في شركة التأمين التكافلي فكل عضو من الأعضاء المشتركين يتعهد بتعويض الأضرار التي تلحق بأحدهم، من خلال التبرع الذي يعتبر أساس عقد التأمين التكافلي.[1]

المطلب الثاني: مفهوم التأمين التكافلي

الفرع الأول: تعريف التأمين التكافلي

-تعريف التأمين التكافلي لغة :

صيغة التكافل هي صيغة للمشاركة بين طرفين أو أكثر، وأن كلا منهم ضامن للآخر. إن أصل كلمة التكافل في اللغة تأتي من الكلمة "كفالة"، وهي الضمان للديون، أو الالتزام بالحفظ والرعاية للتأمين التقليدي.

يطلق التأمين التكافلي على جميع أنواع التأمين الملتزمة بالضوابط الشرعية. فالتكافل هو التأمين الإسلامي المقابل يعرف التأمين التكافلي بأنه: "اتفاق مجموعة من المشتركين فيما بينهم على دعم بعضهم بعضا متعاونين في تحمل الخسارة الناتجة من المخاطر المعينة. في ترتيبات التأمين التكافلي يساهم المشتركون بمبلغ من المال في

[1] فلاق صليحة، متطلبات تنمية نظام التأمين التكافلي _تجارب عربية_، أطروحة دكتوراه، علوم اقتصادية، الشلف،2015، ص ص 54 55.

صندوق مشترك باعتباره التزاما بتبرع، وتستخدم حصيلة الصندوق لمساعدة الأعضاء ضد أنواع معينة من الخسائر أو الأضرار".[1]

ثانيا: تعريف التأمين التكافلي كعقد

عرف التأمين التكافلي بأنه: "عقد تأمين جماعي يلتزم بموجبه كل مشترك بدفع مبلغ من المال على سبيل التبرع لترميم أضرار المخاطر المؤمنة عند تحقيقها، على أساس التكافل والتعاون بينهم تدار فيه العمليات التأمينية من قبل شركة متخصصة بالتأمين؛ بصفة وكيل بأجر معلوم أو هيئة مختارة من حملة الوثائق".

كما يعرف عقد التأمين الإسلامي بأنه: " عقد تعاوني بين طرفين الأول هو شركة التأمين والثاني هو العميل (المؤمن له فيما بعد) يوافق بموجبه العميل على الانضمام إلى صندوق التأمين التعاوني الذي تديره الشركة وعلى دفع مبلغ مالي على شكل اشتراك أو تبرع في هذا الصندوق بغرض جبر الضرر الذي قد يقع عليه أو على أي من المشاركين عند تحقق أي من الأخطار المذكورة في العقد.

وعرف أيضا التأمين التكافلي بأنه تأمينا تعاونيا مشروعا يقوم على تبرع المستأمن بالأقساط وعدم مخالفة الشركة لأحكام الشريعة الإسلامية، وتوزيع الفائض التأميني على المشاركين، والمشاركة في الإدارة، وتقوم إدارة المشروع باستثمار الأموال على أساس المضاربة.[2]

---

[1] معمر قوادري فضيلة، الحاج نعاس خديجة، التأمين التكافلي بين الأسس النظرية والممارسات العلمية في الوطن العربي، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الدولي السابع حول الصناعة التأمينية: الواقع العلمي وآفاق التطوير_تجارب الدول–، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، يومي 4و5 ديسمبر 2013، ص4.

[2] عبد الحق مسعي عون، حسن السوداني، موسى عبلول، أثر التأمين التكافلي في إجمالي الناتج المحلي دراسة تطبيقية للمملكة الماليزية للفترة 2008 2018، مذكرة ماستر إقصاد نقدي وبنكي، جامعة الوادي، 2020، ص04.

مما سبق يمكن تعريف التأمين التكافلي بأنه : "نظام يقوم على وجود مجموعة أشخاص يلتزم كل منهم بدفع اشتراكات دورية تودع على سبيل التبرع في صندوق له ذمة مالية مستقلة، تديره شركة تأمين متخصصة في هذا المجال' تدير هذا الصندوق على سبيل الوكالة بأجر فتحفظ الأموال الموجودة فيه وتحدد بناء على خبرتها في الحسابات الإكتوارية الخطر وما يقابله من تعويض، وتستثمر الأموال لصالح المشتركين وهكذا، ثم يجري من قبل الشركة تعويض كل مشترك (حامل الوثيقة) من ذلك الصندوق عن الضرر الواقع عليه' بفعل حدث محدد في وثيقة التأمين وبالشروط المتفق عليها بين المشترك والشركة، ويسمى هذا الصندوق "صندوق التكافل".[1]

الفرع الثاني: خصائص التأمين التكافلي

لعقد التأمين التكافلي عدة خصائص يتفق في بعضها مع عقد التأمين التجاري، وينفـــرد عنـــه في البعض الآخر، فيتفق عقد التأمين التكافلي مع عقد التأمين التجار ي في كونه مـــن العقـــود المـــستمرة، الرضائية والإلزامية، ويشتركان في كونهما من العقود الاحتمالية وفي أنّ مبلغ القسط ومبلغ التعويض غير متكافئان، فضلاً عن كون وقوع الأخطار يتميز بالاحتمالية، ويتفق العقدان في أنهما من عقود حـــسن النية، وتعد هذه الخاصية من أهم خصائص عقود التأمين حيث تظل ملازمة للعقد منذ لحظة إبرامـــه إلى وقت انتهائه، أما الخصائص التي يتميز بها عقد التأمين التكافلي عن عقد التأمين التجاري فتتمثل فيمـــا يلي:[2]

[1] داودي الطيب، كردودي صبرينة، التأمين التكافلي: مفهومه وتطبيقاته، مجلة الإحياء، العدد الخامس عشر، جامعة بسكرة، ص150.

[2] فلاق صليحة، مرجع سبق ذكره، ص74.

أ. اجتماع صفة المؤمن والمؤمن له لكل عضو:

هذه الخاصية من أهم الخصائص التي يتميز بها التأمين التكافلي عن غيره، حيث أن أعضاء هذا التأمين يتبادلون التأمين فيما بينهم، إذ يؤمن بعضهم بعضا، فهم يجمعون بين صفتين في نفس الوقت مؤمنون ومؤمن لهم واجتماع صفة المؤمن والمؤمن له في المشتركين جميعا، يجعل الغبن والاستغلال منتفيا، لأن هذه الأموال الموضوعة كأقساط مآلها لدافعيها ويترتب على اجتماع صفتي المؤمن والمؤمن له في شخص العضو المشترك أثران مهمان، وهما:

- أن المنظمة التكافلية تجد الفرصة الكافية وبصورة كاملة في الوقوف على رغبات واحتياجات أعضائها، مما تتمكن معه من إصدار الوثائق الجديدة التي تكفل تغطية هذه الرغبات، وتطوير الوثائق القائمة بما يجعلها أكثر ملائمة لتلبية هذه الرغبات وتلك الاحتياجات.

- أن هذا الاندماج بين الصفتين في شخص واحد يقلل بشكل كبير من المنازعات التي تثور عادة بين المؤمن والمؤمن له بسبب عدم توافر الثقة التامة بين الفريقين، فالمحاكم مليئة بهذا النوع من المنازعات في التأمين التجاري، ويترتب على هذا الأثر أن المطالبات الوهمية وادعاء الخسارة أو المغالاة في تقديرها تقل بنسبة كبيرة في هذا النوع من التأمين.

يضاف إلى ذلك أن اجتماع الصفتين في العضو يجعل الغبن والاستغلال منتفيا في هذا التأمين، فالأموال المجمعة من أقساط المشتركين والأرباح الناتجة عنها مآلها لهم، أو

على شكل عائد يعود إليهم لاحقا، فعنصر الاستغلال والمخاطرة منتف تماما في هذا النوع من التأمين.[1]

ب. انعدام عنصر الربح:

ينحصر الهدف في التأمين التكافلي في توفير الخدمات التأمينية للأعضاء على أفضل صورة وبأقل تكلفة ممكنة وبمعنى آخر التأمين التكافلي نظام تبرعي لا يهدف إلى تحقيق الربح وإنما يسعى إلى إقامة التعاون والتضامن بين الأفراد وهو من قبيل البر المأمور به شرعا.[2]

ت. توفير التأمين بأقل تكلفة ممكنة:

تعتمد الفكرة التي تقوم عليها مشاريع التأمين التكافلي على توفير الخدمة التأمينية لأعضائها بأقل تكلفة ممكنة، وذلك بسبب غياب عنصر الربح وانخفاض تكلفة المصروفات الإدارية وغيرها، فلا يحتاج الأمر إلى وسطاء أو مصروفات أخرى مثل الدعاية والإعلان.[3]

ث. تغير قيمة الاشتراك:

لما كان العضو في التأمين التكافلي يجمع بين صفتي المؤمن والمؤن له، فمن الطبيعي أن يكون الاشتراك المطلوب من كل منهم متغير حسب حجم الكوارث التي تحدث والتي ينشأ عنها التزام هيئة التأمين التكافلي بالتعويض، فإذا قلت التعويضات هذه الزيادة أو تركها لاستثمارها، أما إذا حدث العكس وتجاوزت المبالغ المطلوب دفعها كتعويضات

---

[1] عطا الله حدة، دور مؤسسات التأمين التكافلي في تحقيق التنمية المستدامة _دراسة مقارنة بين ماليزيا، السودان والإمارات العربية المتحدة، مذكرة ماجستير، جامعة سطيف، 2014، ص 50.

[2] عطا الله حدة، نفس المرجع، ص 51.

[3] نفس الصفحة والمرجع السابق.

الاشتراكات المدفوعة فإنه يجوز لهيئة التأمين التكافلي مطالبة الأعضاء باشتراكات إضافية لمواجهة الأعباء الإضافية.[1]

ج. تضامن الأعضاء:

يتميز التأمين التكافلي أيضا بأن جميع الأعضاء فيه يتضامنون في تغطية المخاطر التي قد تصيب أحدهم، ولكن هذا التضامن ليس مطلقا في كل حالة، وإنما يتوقف على نوع الالتزام من كل عضو. فإن كان الالتزام مطلقا غير محدد بمبلغ معين التزم كل عضو في هذه الحالة بدفع ما من عليه اشتراك يلزم لتغطية الضرر الحادث ً أيا **كانت** قيمته.

أما إذا كان التزام العضو محدد بمبلغ معين لا يتجاوزه فإنه لا يلزم بما يزيد على هذا الاشتراك، وفي هذه الحالة تقوم الجمعية التعاونية للأعضاء باستثمار المبالغ المتحصلة لتكوين فائض تواجه به الكوارث الاستثنائية، كما يمكنها مطالبة الأعضاء باشتراكات إضافية متى عجزت بعد هذا الاستثمار عن تغطية نفقات الأخطار الزائدة التي تعرض لها الأعضاء[2].

ح. عدم الحاجة إلى وجود رأس مال:

لا يشترط في التأمين التكافلي وجود راس مال للهيئة التي تزاول هذا النوع من التأمين عند إنشائها، وتعتبر هذه الخاصية نتيجة حتمية لوجود خاصية اتحاد صفة المؤمن والمؤمن له، وذلك إن اندماج صفة المؤمن وصفة المؤمن له في شخص المشترك يؤدي

[1] خديجة علاق، دراسة استطلاعية حول التأمين التكافلي، مذكرة ماستر، مالية تأمينات وتسيير المخاطر، جامعة أم البواقي، 2016، ص15.

[2] عطا الله حدة، مرجع سبق ذكره، ص52.

إلى تكوين رأس مال الهيئة من الاشتراكات التي تحصل من المشتركين عند إنشاء الهيئة على خلاف الحال في شركات التأمين حيث يشترط وجود رأس المال قبل إنشاء الشركة.[1]

الفرع الثالث: أهداف التأمين التكافلي

تتمثل أهداف التأمين التكافلي فيما يلي:

✓ تحقيق الأمان للمستأمنين: فان التأمين التعاوني يجعل المستأمن مطمئنا في ممارسة أعماله، دون تعرض لاحتمالات مخاطر المستقبل المتعددة.

✓ تحقيق الكسب الحلال: يعني أن التأمين التعاوني يعد سبيلا مشروعا للكسب والربح الحلال شرعا، وتقوم الشركة التي تدير العمليات التأمينية على أساس عقد المضاربة (المال من طرف والعمل من طرف آخر) وطريق تحقيق الربح هو عن طريق استثمار شركة التأمين الأموال المجتمعة من أقساط التأمين، بالطرق المشروعة بوصفها مضاربة. وأما شركة التأمين فتحصل على الدخل المادي عن طريق أرباح أموال المساهمين، ومن حصتها من أرباح المضاربة وكذا من اجر الوكالة المشروع في راي القائلين بذلك.

✓ تفعيل أحكام الشريعة وتحقيق صلاحيتها لكل زمان ومكان.

✓ الإسهام في بناء الاقتصاد العام وتنميته وازدهارها من طرف إدارة المشروعات الاقتصادية، واستثمار أموال المساهمين والمستأمنين وترميم آثار الأخطار الحادثة والمحافظة على أموال التأمين ومدخراته.

✓ حماية الاقتصاد الوطني من استغلال شركات التأمين التجاري، لأنها تهدف إلى تحقيق أكبر ربح ممكن على حساب المستأمنين واستغلالهم بأحد الأقساط بأسلوب احتكاري.

[1] خديجة علاق، مرجع سبق ذكره، ص 16.

✓ إسهام شركات التأمين التكافلي في دعم رسالة المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، فكل مؤسسة أو مصرف بحاجة للتامين.[1]

المطلب الثاني: مبادئ وشروط التأمين التكافلي

الفرع الأول: مبادئ التأمين التكافلي:

يقوم التأمين التكافلي على المبادئ والأسس الشرعية الأتية، التي يجب على مؤسسات التأمين الإسلامية مراعاتها والالتزام بها:

الالتزام بالتبرع: هو أحد أنواع المعاملات المالية الإسلامية الأساسية لبرامج التأمين التكافلي. وهو البلغ الذي ساهم به كل مشترك في التأمين التكافلي للوفاء بالتزامات المساعدة المتبادلة ودفع المطالبات المقدمة من المشتركين المؤهلين.

التعاون: مفهوم التعاون أو المواساة التعاونية ميدا أساسي أخر في عملية التأمين التكافلي، حيث يتفق المشتركون أن يعوض بعضهم بعضا تعاونيا عن خسائر معينة. وبما أن التأمين التكافلي ينظر إليه في الغالب على انه شكل من أشكال التأمين المشترك أو التعاوني، فان الهدف الأولي في التأمين التكافلي ليس الربح وإنما المواساة التعاونية المشتركة، التي تعتمد على مبدأ التعاون والمساواة المشتركة. وقد ورد في القران الكريم قوله تعالى: "وَتَعَاوَنُواْ عَلَى الْبَرِّ وَالتَّقْوَى وَلاَ تَعَاوَنُواْ عَلَى الإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ وَاتَّقُواْ اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ (الآية 2 *من سورة المائدة)*. وأن كلمة التكافل نفسها في اللغة العربية تدل على التضامن.

[1] وهبة الزحيلي، مفهوم التأمين التعاوني دراسة مقارنة، مؤتمر التأمين التعاوني أبعاده وآفاقه وموقف الشريعة الإسلامية منه، بالتعاون بين الجامعة الأردنية. مجمع الفقه الإسلامي الدولي. المنظمة الإسلامي للتربية والعلوم والثقافة. المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، 2010، ص ص 03 –04.

تحريم الربا: يدخل في أعمال التأمين التقليدية عنصر الربا ولذلك، فانه من المهم أن تكون الاستثمارات في كل من صندوق التكافل وحملة الأسهم خالية من الربا.

تبدو أهمية التبرع والتعاون في مؤسسات التأمين التكافلي داخل نماذج التكافل الحديثة عندما يتم عرض التأمين التكافلي على نطاق واسع بوصفه منتجا ماليا ويعمل من خلال كيان تجاري أنشأه حملة الأسهم. في التأمين التكافلي، يجب أن تتطابق احتياجات العمل التكافلي مع مبدا التعاون، أي أن أموال التأمين التكافلي هي ملك المشتركين في التكافل (الصندوق)، وهم الذين يتقاسمون المخاطر، لا حملة الأسهم. مما يعني أن حملة الأسهم لا يتحملون أي مخاطر عن العمل التأميني. أما العمل التكافلي والاستثماري والإداري فتتكفل بإداراته المؤسسة بصفتها مضاربا أو وكيلا أو كليهما.[1]

الفرع الثاني: شروط ممارسة التأمين التكافلي

- يمارس التأمين التكافلي من طرف شركة التأمين المؤسسة، حسب احدى الكيفيتين الآتيتين:

_ من خلال شركة تامين تمارس حصريا عمليات التأمين التكافلي.

_ من خلال تنظيم داخلي يسمى "النافذة" لدى شركات تامين تمارس عمليات

- التأمين التقليدي وفي هذه الحالة يجب على الشركة أن تفصل من

– الناحية الفنية والمحاسبية والمالية، عمليات التأمين التكافلي عن

[1] المبادئ الإرشادية لضوابط التأمين التكافلي، مجلس الخدمات المالية الإسلامية، ديسمبر 2009، ص07.

العمليات المتعلقة بالتأمين التقليدي.[1]

- يمارس التأمين التكافلي من قبل شركة تامين التكافلي وفقا للشكلين الآتيين:

_ التأمين التكافلي العائلي.

_التأمين التكافلي العام.[2]

- يجب أن يستكمل ملف الاعتماد لممارسة التأمين التكافلي على النحو المسمى "نافذة" أو شركة التأمين التي تمارس حصريا التأمين التكافلي كالآتي:

أ_ نموذج الاستغلال الذي تعتزم اعتماده شركة التأمين التكافلي إما نموذج الوكالة أو المضاربة أو نموذج مختلط بين الوكالة والمضاربة.

ب_ قائمة أعضاء لجنة الإشراف الشرعي مصحوبة بكل وثيقة تثبت معارف أعضائها في مجال الشريعة الإسلامية وبشهادة الجنسية لكل عضو من أعضاء اللجنة.

ج_ التنظيم الذي تعتزم الشركة وضعه لممارسة التأمين التكافلي.

د_ تعهد الشركة بتحقيق فصل تام بين حساب المشاركين وحساب الشركاء.[3]

– حساب يتعلق بتوظيف رأس مال شركاء شركة التأمين التكافلي.

– حساب يتعلق بالصندوق، ويسمى صندوق المشاركين أو حساب المشاركين تودع فيه المساهمات.[1]

---

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المادة رقم4، المرسوم التنفيذي رقم 21_ 81 مؤرخ في 11 رجب عام 1442 الموافق 23 فبراير 2021، الأمانة العامة لرئاسة الحكومة، العدد14، 2021، ص 08.

[2] نفس المرجع، المادة رقم5، ص 08.

[3] نفس المرجع، المادة 6، ص08 .

ه_ الطريقة المعتمدة في توزيع رصيد صندوق المشاركين.

- يسير صندوق المشاركين، من طرف الشركة التي تمارس التأمين التكافلي، ويمثل هذا الصندوق تجميعا لحسابات المشاركين المنفصلة والمحدثة لكل فرع تامين.[2]

- حسب نموذج الاستغلال "المضاربة" تتعهد الشركة التي تمارس التأمين التكافلي، بتسيير الصندوق مقابل اجر يحسب على أساس حصة محددة مسبقا من الفوائض الفنية والمالية الناتجة عن الصندوق.[3]

- حسب نموذج الاستغلال "الوكالة"، تتعهد الشركة الممارسة للتامين التكافلي بتسيير الصندوق مقابل اجر في شكل عمولة تسمى " عمولة الوكالة" وتحسب على أساس نسبة ثابتة تطبق على مبالغ المساهمات المدفوعة.[4]

- أما حسب نموذج الاستغلال المختلط، فإن الشركة التي تمارس التأمين التكافلي، تتعهد بتسيير الصندوق مقابل اجر يتكون من عمولة الوكالة حصة محددة مسبقا من الفوائض الفنية والمالية الناتجة من الصندوق.[5]

- يجب أن يكون طلب التأشيرة مصحوبا بشهادة مطابقة منتجات التأمين التكافلي لحكام الشريعة الإسلامية، تسلمها الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة الملية الإسلامية.[6]

- يتعين على الشركة التي تمارس التأمين التكافلي أن تنشئ لجنة داخلية تسمى "لجنة الإشراف الشرعي " تكلف بمراقبة جميع العمليات المرتبطة بالتأمين التكافلي للشركة،

---

[1] نفس المرجع، المادة 21، ص 09.

[2] نفس المرجع، المادة8، ص08.

[3] نفس المرجع السابق، المادة 11 ،ص08.

[4] نفس المرجع السابق، المادة 10، ص08.

[5] نفس المرجع السابق، المادة12،ص09.

[6] نفس المرجع السابق، المادة 14، ص09.

وإبداء رأي أو اتخاذ قرارات بخصوص مطابقة هذه العمليات لمبادئ الشريعة الإسلامية وأحكامها، وتكون قرارات لجنة الإشراف الشرعي ملزمة للشركة.[1]

- يجب أن يكون أعضاء لجنة الإشراف الشرعي مستقلين وغير شركاء وغير موظفين بالشركة التي تمارس التأمين التكافلي، يرتبطون بالشركة بموجب اتفاقية خدمة.

_تحدد مبالغ أتعابهم وكيفيات تسديدها من قبل الجمعية العامة، باقتراح من مجلس الإدارة.[2]

- تتعهد الشركة التي تمارس التأمين التكافلي بتزويد أعضاء لجنة الإشراف الشرعي بالمعلومات اللازمة وبوضع كافة الوثائق اللازمة لإنجاز مهمتهم تحت تصرفهم.

يلتزم أعضاء لجنة الإشراف الشرعي بالسر المهني وبسرية الوثائق والمعلومات الواردة.[3]

- يجب على الشركة التي تمارس التأمين التكافلي أن تعين مدققا يكلف على الخصوص بمراقبة مدى مطابقة العمليات المرتبطة بالتأمين التكافلي لآراء لجنة الإشراف الشرعي وقراراتها.

يعين المدقق، بناء على اقتراح المديرية العامة للشركة، من قبل مجلس إدارة هذه الأخيرة.

يجب على المدقق أثناء ممارسة مهامه، أن يجتهد من اجل احترام معايير التأمين التكافلي وقواعده، ويقوم بإعداد التقارير اللازمة التي يحيلها على لجنة الإشراف وعلى مجلس إدارة الشركة.[1]

---

[1] نفس المرجع السابق، المادة 15، ص09.

[2] نفس الرج السابق، المادة، 18، ص09.

[3] نفس المرجع السابق، المادة 19، ص09.

المبحث الثاني: الفروقات بين التأمين التكافلي والتجاري والتحديات التي تواجهها

المطلب الأول: الفروقات بين التأمين التكافلي والتجاري

سنوضح في الجدول التالي: الفروق الجوهرية بين التأمين التكافلي والتأمين التجاري. [2]

الجدول رقم(1): الفروق الجوهرية بين التأمين التكافلي والتأمين تجاري

الفرق	التأمين التجاري	التأمين التكافلي
تعريف	التأمين التجاري هو عقد معاوضة مالية يستهدف الربح من التأمين نفسه وتطبق عليه أحكام المعاوضات المالية التي يؤثر عليها الغرر.	يعرف عقد التأمين التكافلي بانه عقد تامين جماعي يلتزم بموجبه كل مشترك بدف مبلغ معين من المال على سبيل التبرع لترميم أضرار المخاطر المؤمنة عند تحققها على أساس التعاون والتكافل بينهم، تدار فيه العمليات التأمينية من قبل شركة متخصصة بصفة وكيل باجر معلوم أو هيئة مختارة من قبل حملة الوثائق.
موضوع العقد	عقد يلتزم المؤمن بمقتضاه أن يؤدي للمؤمن له أو إلى المستفيد مبلغا من المال أو أي عوض مالي أخر في حالة وقوع الحادث وتحقق الخطر المبين في العقد، وذلك نظير مقابل نقدي يؤديه المؤمن له للمؤمن.	موضوع العقد هو التزام جميع المستأمنين بتحمل تبعة الخطر المتحقق ودفع ما يقتضيه ذلك من لاشتراكات على أساس التبرع فهو تعاقد يقوم على أساس التضامن على توزيع الأخطار وترميم أخطارها.
طبيعة العقد	التأمين التجاري من عقود المعاوضات المالية الاحتمالية.	التأمين التكافلي من عقود التبرع التي يقصد بها التعاون على تفتيت الأخطار.

[1] مرجع سبق ذكره، المادة 20، ص09.

[2] معمر قوادري فضيلة، الحاج نعاس خديجة، التأمين التكافلي بين الأسس النظرية والممارسات العملية في الوطن العربي، الملتقى الدولي السابع حول: "الصناعة التأمينية الواقع العملي وآفاق التطوير _ تجارب الدول_"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، 03 04 ديسمبر 2012، ص ص 6 7.

الاشتراك	_حملة الوثائق عنصر خارجي عن شركة التأمين، وتقوم شركة التأمين التقليدي باستغلال أموال حملة الوثائق بما يعود بالنفع عليها وحدها. _ حملة الوثائق ليسوا شركاء وتنفرد شركة التأمين التقليدي بالأرباح.	_المشتركون في التكافل هم المستأمنون واشتراكاتهم تستغل لشركة التكافل إلا بما يعود عليهم جمعيا بالنفع. _المشترك في التأمين التكافلي شريك له نصيب من الأرباح الناتجة من الاستثمار.
الهدف	تحقيق الأرباح على حساب حملة الوثائق.	تحقيق التعاون والتضامن بين أعضائها المشتركين، فليس هدفها الأهم هو الربح
الفائض التأميني	الفائض ملك لشركة التأمين التقليدي.	الفائض التكافلي ملك للمشتركين في شركة التكافل.
مدى الاحتكار	يؤدي إلى الاحتكار، اذ المؤمن شركات خاصة تسيطر عليها فئة قليلة تتحكم في مدخرات الناس وأموالهم ووسائل الإنتاج.	يمنع الاحتكار، اذ المؤمن هم جميع المشتركين.
الحكم الشرعي	حرام باتفاق أكثر المجامع الفقهية والغالبية العظمى من العلماء.	حلال باتفاق المجامع الفقهية والغالبية العظمى من الفقهاء.
الضوابط	لا تأبه بالحلال والحرام المهم الربح.	لا تستثمر أموالها في النواحي التي يحرمها الشرع.
الرقابة	لا تخضع للرقابة الشرعية.	تخضع للرقابة الشرعية.
الصفة	هناك فرق بين المؤمن صاحب الشركة وبين المستأمن.	يعتبر المشترك مؤمنا ومؤمن له في نفس الوقت.

المصدر: معمر قوادري فضيلة، الحاج نعاس خديجة، التأمين التكافلي بين الأسس النظرية والممارسات العملية في الوطن العربي، الملتقى الدولي السابع حول: "الصناعة التأمينية الواقع العملي وآفاق التطوير _ تجارب الدول_، 03 04 ديسمبر 2012، ص ص 6 7.

المطلب الثاني: معوقات وتحديات صناعة التأمين التكافلي

يواجه النمو المتسارع لصناعة التأمين التكافلي مجموعة من التحديات والمعوقات منها ما يأتي:

- المنافسة مع شركات التأمين التجاري.
- عدم وجود شركات إعادة التأمين بشكل كاف.
- ضعف البيئة التشريعية والتنظيمية.
- ضعف ثقافة التكافل لدى المجتمع.
- قلة الكوادر المؤهلة للعمل في مجال التأمين التعاوني وضعف تأهيلها.
- مخاطر عدم الالتزام بالشريعة الإسلامية. [1]

[1] معمر قوادري فضيلة، الحاج نعاس خديجة، مرجع سبق ذكره، ص 14.

المبحث الثالث: مفاهيم أساسية حول مؤسسات التأمين التكافلي

المطلب الأول: تعريف مؤسسات التأمين التكافلي

توجد العديد من التعاريف نذكر منها:

التعريف الأول: تعرف على أنها "منشآت مالية تقوم بأعمال التأمين ضد المخاطر لصالح الغير في أشكاله المختلفة".[1]

التعريف الثاني: " الشركة التي أسسها المساهمون للقيام بأعمال التأمين والاستثمار وفق أحكام الشريعة الإسلامية، وأهم أعمالها التأمين على كل ما تنص عليه وثائق التأمين لصالح المشتركين، واستثمار ما زاد عن أموال المشتركين بنسبة من الربح أو بأجر".[2]

ومما سبق نستنتج أن:لشركة التأمين التكافلي طرفين أساسيان هما المؤسسون والمشتركون.

- **المؤسسون:** يعبر عنهم بهيئة المساهمون أو حملة الأسهم وهم عبارة عن مجموعة من الأشخاص الطبيعيين (أفراد) أو معنويين (مؤسسات) تنعقد إرادتهم على تأسيس شركة ربحية تدور أغراضها على ممارسة أنشطة التأمين التكافلي ومتعلقاته، ويتم تحديد رأس مال الشركة مجزئا على حصص وأسهم بعدد الشركاء.

- **المشتركون:** جماعة من الناس يتعرضون لأخطار مشتركة يتعاونون على تعويض الضرر الذي يصيب أحدهم من جراء وقوع الأخطار المؤمن منها.

يقوم التأمين التكافلي الإسلامي على ثلاث علاقات تعاقدية وهي كالتالي:

---

[1] حسان ناصيف، دور شركات التأمين في محاولة مكافحة الاحتيال _ دراسة تطبيقية على شركات التأمين في الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة بومرداس، 2018، ص31.

[2] عطا الله حدة، مرجع سبق ذكره، ص 31.

- علاقة المشاركة بين المساهمين والتي تتكون بها الشركة من خلال النظام الأساسي وما يتصل به.

- العلاقات بين الشركة وبين صندوق حملة الوثائق هي علاقة الوكالة من حيث الاستثمار، أو وكالة بالاستثمار.

- العلاقة بين حملة الوثائق وبين الصندوق عند الاشتراك هي علاقة التزام بالتبرع، والعلاقة بين المستفيدين وبين الصندوق عند التعويض وهي علاقة التزام الصندوق بتغطية الضرر حسب الوثائق واللوائح. [1]

ومن التعريفات السابقة نستنتج أن: مؤسسات التأمين التكافلي هي شركات أسسها مساهمون، حيث يقوم المساهمون بإدارة صندوق المشتركين واستثمار الأموال المتبقية فيه (بعد أخذ المشتركين التعويضات المستحقة)، وذلك مقابل عمولة معينة بما يتفق وأحكام الشريعة الإسلامية ومبادئها، ويكون هذا الصندوق منفصلا بشكل تام عن حساب المساهمين.

[1] ميلودي نادية، دور مؤسسات التأمين التكافلي في دعم المصارف الإسلامية: دراسة استشرافية للجزائر، مذكرة ماستر، اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة بسكرة، 2020، ص20.

المطلب الثاني: أنواع مؤسسات التأمين التكافلي

بالرغم من تنوع مؤسسات التأمين التكافلي إلا أن جمعيها تحمل صفة التعاون وهدفها تقديم الخدمات التأمينية لعملائها بأقل تكلفة، لها عدة أنواع منها ما يأتي: [1]

1. شركات التأمين التكافلي حسب الهدف الذي تسعى لتحقيقه:

لقد بدأ التأمين التكافلي تعاونيا محضا دون البحث عن مكاسب وأرباح وعوائد، إلا أنه ظهرت مؤخرا شركات تكافلية تبحث عن الربح، وهذا الربح ليس محل المقارنة بينها وبين شركات التأمين التجاري، وينقسم هذا النوع لقسمين:

أ. **شركات التأمين التكافلي غير الربحي:** يعمل هذا النوع من شركات التكافل على جميع الأقساط، وليس لها رأس مال ويملكها حملة العقود، ويتكون رأس مالها من الأقساط والرسوم والاحتياطات المتراكمة وتقوم إدارة الشركة باستثمار هذه الأموال لصالح المؤمن لهم لتقوية مركزها المالي ورفع حصانتها المالية ضد الأخطار والكوارث.

ب. **شركات التأمين التكافلي الربحي:** انتشر هذا النوع من الشركات في البلدان الإسلامية أكثر من وجودها في الدول الغربية، حيث تشبه هذه شركات التأمين التجاري، من حيث وجود حملة أسهم وأنها تستهدف الربح وتوزع العوائد عليهم، أضف إلى ذلك وجود عنصر الالتزام للشركة من ناحية دفع التعويض.

[1] بطاهر بختة، شركات التأمين التكافلي ودورها في تحقيق التنمية المستدامة: مع الإشارة إلى حالة شركة سلامة للتأمينات في الجزائر، جامعة مستغانم، مجلة الاقتصاد والبيئة، المجلد 01 العدد 01، 2018، ص ص 151-152.

2. شركات التأمين التكافلي القائمة على أساس الوكالة بأجر أو بدون اجر:

أ. شركات التأمين القائمة على أساس الوكالة بدون اجر: تقوم شركات التأمين التكافلي على أساس الوكالة بدون اجر في تنظيم العمليات التأمينية على أساس جميع الأقساط أو مبلغ التبرع، ودفع التعويضات وغيرهما من الأمور التي تتعلق بالعمليات التأمينية، ويتم تأسيس الشركة بناء على قيام مجموعة من المساهمين بإنشاء وتكوين شركة مساهمة وبناء هيكلها العام.

ب. شركات التأمين التكافلي القائمة على أساس الوكالة باجر: تختلف هذه الصورة عن سابقتها في أن الوكالة تكون بأجر، حيث تقوم شركة التأمين التكافلي بأخذ نسبة معينة من الأمور الفنية المتعلقة بالعناية وتأخذ أيضا نسبة معينة من الأرباح والفائض التأميني كأجر وكالة ويتم تقدير الأجر بطريقتين:

ـالأولى أن يتم تحديد جميع مصاريف العمليات التأمينية وأجرة الإدارة، ثم يتم اقتطاع ذلك المبلغ مثل أن تكون تكاليف هذه العمليات وأجرة الإدارة السنوية.

ـ أما الطريقة الثانية فهي الطريقة الشائعة عند معظم شركات التأمين التكافلي وهي اقتطاع نسبة معينة من كل مشترك.

المطلب الثالث: صيغ إدارة العملية التأمينية والاستثمارية في شركات التأمين التكافلي

يكمن دور شركة التأمين التكافلي في إدارة برنامج التكافل وأنشطته الاستثمارية بالنيابة عن المشاركين، حيث تعتمد شركات التأمين الإسلامي التكافلي على ثلاث صيغ أساسية لإدارة وتسيير عمليات التأمين، وتتمثل هذه الصيغ في المضاربة والوكالة أو نموذج مختلط وكالة ومضاربة معا.

أولا: المضاربة

تعريف المضاربة: [1]

لغة: الضاربة على وزن مفاعلة، مشتقة من الفعل" ضرب" وهو يأتي على معان منها: ضرب بمعنى سار وسافر: ضرب في الأرض يضرب ضربا خرج فيها تاجرا غازيا، وقيل سار في إبتغاء الرزق. وضربت في الأرض ابتغي الخير من الرزق.

اصطلاحا: المضاربة عقد على الشركة بين إثنين وأكثر يقدم أحدهما مالا، والآخر عملا، ويكون الربح بينهما حسب الاتفاق والشرط.

تعريف: هي عقد مشاركة في الربح بين رب المال والمضارب عن طريق مساهمة رب المال برأس في نشاط يديره المضارب (أو المقدم). ويتم توزيع الأرباح التي يحققها النشاط وفق النسب المحددة في شروط عقد المضاربة، ويتحمل رب المال وحده الخسارة ما لم تكن الخسائر بسبب تعدي المضارب، أو إهماله أو إخلاله بشروط العقد.[2]

أ 3-أنواع المضاربة: [3]

تنقسم المضاربة إلى

❖ **المضاربة حسب العموم أو الخصوص :**

✓ **المضاربة المطلقة:** أي المشاركة الغير مقيدة بالزمان والمكان أو نوع التجارة أو أشخاص معينين يتعامل معهم المضارب، وهي من الأنواع الغالبة من أنواع المضاربة في

---

[1] زيد بن محمد الرماني، عقد المضاربة في الفقه الإسلامي وأثره على المصارف وبيوت التمويل الإسلامية، دار الصميعي للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة1، 2000، ص ص 09 -14 .

[2] المبادئ الإرشادية لضوابط التأمين التكافلي، مرجع سبق ذكره، ص 44.

[3] ميلودي نادية، مرجع سبق ذكره، ص ص 25-26.

المصارف الإسلامية، حيث تترك للمصرف كامل الحرية في المضاربة بالمال المودع لديه، واختيار أنسب مجالات التوظيف والاستثمار والو قت المناسب لها وبمرونة كبيرة .

✓ **المضاربة المقيدة:** أي المشاركة المقيدة بالزمان والمكان أو نوع التجارة، أو تعيين نوع السلع التي يتاجر فيها، أو أشخاص معيين يتعامل معهم المضارب أو بجميع تلك القيود أو بمجموعة منها

❖ **المضاربة حسب الأطراف:** وتنقسم إلى

✓ **المضاربة الفردية:** وتكون على أساس فردي بين شخصين شخص يعمل في المال وهو المضارب والآخر صاحب المال الذي يقدم المال للمضارب أي بين طرفين فقط صاحب رأس المال وصاحب العمل .

✓ **المضاربة الجماعية:** تكون عندما يأخذ صاحب العمل المال من صاحب أرس المال ويعطيه إلى صاحب عمل آخر، فيكون صاحب العمل الأول صاحب المال بالنسبة لصاحب العمل الثاني وهذا ما تقوم به البنوك الإسلامية حيث يقوم البنك بتمويل الأفراد من خلال ما لديه من أموال البنك والمودعين مضاربين بالمال والعميل مضارب بالعمل.

❖ **المضاربة حسب دوران رأس المال:** نميز نوعين منها هما :

✓ **المضاربة المستمرة:** هي مضاربة غير محدودة بصفة معينة، وتتميز بدوران رأس المال عدة مرات ومنه فهي مستمرة طيلة حياة المشروع، وال يحدد أجل انتهائها طالما لم يفسخ أحد أطرافها هذا العقد، ويتم تقاسم أرباحها بحسب ما تم الاتفاق عليه في شروط العقد.

✓ **المضاربة المؤقتة:** هي مضاربة محددة بصفة معينة وتنتهي بعدها، ويمكن أن تتكرر الصفقة مرة واحدة وتتم المضاربة.

عقد المضاربة: وصورته أن تقوم شركة التأمين باستثمار المتوفر من أقساط التأمين بوصفها الطرف المضارب، والمستأمنون هم الطرف صاحب العمل بحيث يتم اقتسام الأرباح بينهما بالنسبة التي يتفق عليها شريطة أن يكون استثمار بالطرق المشروعة.

وبعد اقتسام أرباح المضاربة يضاف نصيب الشركة على حساب المساهمين، ويضاف نصيب المستأمنين على جملة أقساط التأمين التي يملكونها.[1]

ثانيا: الوكالة

لغة: تنطق الوكالة – بفتح وكسر الواو– في اللغة ويراد منها عدة معان، وأهمها:

1. **الحفظ:**

فالوكيل: فعيل بمعنى مفعول لأنه موكل إليه، ويكون بمعنى فاعل إذا كان بمعنى الحافظ، ومنه قوله تعالى: {حسبنا الله ونعم الوكيل} (آل عمران: 173)

2. **التفويض:**

والمقصود به إظهار العجز والاعتماد على الغير، ومنه قوله تعالى: {وتوكل على الله } (الأحزاب: 3) أي اعتمد عليه وفوض أمرك إليه، والتوكيل: تفويض التصرف إلى الغير، وسمي الوكيل وكيلا؛ لأن موكله قد فوض إليه القيام بأمره فهو موكل إليه الأمر.

[1] أحمد محمد صباغ، التأمين التعاوني الحكام والضوابط الشرعية، الدورة العشرون المؤتمر مجمع الفقه الإسلامي، الأردن، ص05.

فإذن يمكن القول بأن الوكالة يدور معناها في اللغة على الحفظ والتفويض، وبناءاً عليه فإن الوكالة في اللغة هي الاعتماد على الغير وتفويض التصرف إليه.[1]

اصطلاحا: وتعني إقامة الشخص غيره مقام نفسه في تصرف له معلوم وقابل للنيابة، وبمعنى آخر: عقد يفوض أحدهم شخصاً آخر غيره للقيام بتصرف معين نيابة عنه بشرط أن يكون التصرف المعني مما يجوز فعله.[2]

من خلال ما سبق يتضح لنا بأن عقد الوكالة هو: إنابة وتفويض الغير في القيام بتصرف معلوم وجائز

شروط الوكالة: يشترط لصحة عقد الوكالة مجموعة من الشروط هي[3]

- أن يكون الموكل مالكاً حق التصرف بنفسه فيما وكل فيه فلا يصح توكيل الصبي والقانون، كما يشترط في الموكل أن يكون أهلاً للتصرف فيما وكل فيه؛

- يكون الوكيل غير ممنوع من التصرف فيما وكل به فلا يصح للصبي غير المميز والمجنون والمحجور أن يكون وكيلاً لغيره في التصرف؛

- أن يكون الموكل به معلوماً وقابلاً للنيابة فلا يصح التوكيل في التصرف بشيء مجهول، ولا فيما لا يقبل النيابة شرعاً كالعبادات البدنية المحضة من صلاة أو صيامٍ مثلاً، لكن يجوز عند الجمهور غير المالكية النيابة بالحج والعمرة؛ لأنها عبادة مزدوجة مالية وبدنية معاً.

---

[1] سلمان دعيج بوسعيد، أمين أحمد النهاري، عقد الوكالة في فاستثمار في المرابحات الدولية: دراسة فقهية، مجلة جامعة الشارقة للعلوم الشرعية والقانونية، المجلد14، العدد1، 2017، ص85.

[2] فلاق صليحة، مرجع سبق ذكره، ص07.

[3] نفس المرجع، ص ص 108-109.

أنواع الوكالة: نميز في عقد الوكالة الأنواع التالية

1. -**الوكالة المطلقة:** وهي التي لم تقيد بقيد يتعلق بالتصرف أو بالزمن، أو بالمقدار في الثمن؛

2. **الوكالة المقيدة:** وهي التي قيدت بتصرف معين من أنواع التصرفات أو بزمن معين أو بمقدارٍ معين من الثمن؛

3. **الوكالة العامة:** ويقصد بها الوكالة التي اشتملت على كل أمر يقبل النيابة مثل وكلتك في جميع أموري المتعلقة بالمعاملات؛

4. **الوكالة الخاصة:** تكون الوكالة خاصة، إذا اقتصرت على أمر أو أمور معينة؛

5. **الوكالة المعلقة على شرط:** وهي الوكالة التي تتعلق بحصول شرط من صفة أو وقت مثل وكلتك أن تبيع سيارتي هذه إذا أتى فلان إلى المتجر؛

6. **الوكالة المضافة إلى وقت في المستقبل:** وهي الوكالة التي يكون التوكيل فيها مضافاً إلى وقت لاحق، مثل وكلتك على أن تبيع سيارتي في الشهر المقبل؛

تعريف عقد الوكالة: ويتمثل في صورتين:

1. هي تلك العلاقة القانونية التي تنشأ بين شركة التأمين من جهة كطرف وكيل وبين جمهور المستأمنين من جهة أخرى كطرف أصيل وبموجب هذه الوكالة تقوم الشركة بإدارة العمليات التأمينية نيابة عن المستأمنين، وتستوفي أقساط التأمين من المستأمنين الجدد الذين ينضمون إلى جمهور المستأمنين، وهي مسؤولة أيضا عن دفع التعويضات للمتضررين نيابة عن بقية المستأمنين، وتستحق الشركة مقابل إدارتها للعمليات التأمينية أجرا معلوما يتم الاتفاق عليه وتحديده مسبقا قبيل بداية كل سنة مالية،

2. هي الوكالة بين المستأمنين من جهة ومن يمثلهم في مراقبة عمل شركة التأمين أثناء ممارستها للعمليات التأمينية من جهة أخرى، سواء كان من يمثل المستأمنين منهم أو من

غيرهم ففي بعض البلاد التي لا تجيز قوانين الشركات فيها للمستأمنين أن يكونوا أعضاء في مجلس غدارة شركة التأمين يكون البديل عن ذلك قيام جهة أخرى بتلك المسؤولية على أساس الوكالة.[1]

ثالثا: الصيغة القائمة على أسس النموذج المختلط لإدارة أعمال التأمين التكافلي (الدمج بين صفتي الوكالة بأجر والمضاربة)

إن الصيغة الأكثر ملائمة لصناعة التأمين التكافلي والتي تكون فيها حقوق المشتركين والمساهمين نسبيا أقرب للعدالة وعدم التحيز لأي جهة منهما هي الصيغة المختلطة بين نموذجي الوكالة في إدارة عمليات التأمين مقابل أجر معلوم، ونموذج المضاربة لاستثمار الفوائض المالية للصندوق التشاركي مقابل حصة مشاعة من الربح المحقق لا حصة من الفائض التأميني.

وتوصف هذه الصيغة على أنها الأكثر استخداما وممارسة لدى شركات التامين التكافلي، بالنظر إلى أنها تسعى إلى تحقيق مصالح مشتركة لكل من المساهمين والمشتركين الأمر الذي ينعكس إيجابيا على تطوير العمل التأميني التشاركي، بالإضافة إلى كونها الصيغة التي تتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية فيما يتعلق بأجر الوكالة الذي يكون وفقا لهذه الصيغة معلوما مسبقا كما تكون حصة المضارب من الأرباح معلومة ومشاعة قبل بداية كل سنة مالية كنسبة مئوية.[2]

[1] أحمد محمد صباغ، مرجع سبق ذكره، ص05.

[2] ميلودي نادية، مرجع سبق ذكره، ص 28.

خلاصة الفصل الأول:

تطرقنا في هذا الفصل إلى أساسيات حول التأمين التكافلي، توصلنا إلى أنه تنظيم تعاقدي يهدف إلى تحقيق التعاون بين مجموعة من المشتركين يتعرّضون لخطر واحد أو أخطار معينة، حيث يقوم كلّ منهم بدفع مبلغ مالي «الاشتراك» على سبيل التبرع بما يؤدّي إلى تكوين صندوق يسمّى «صندوق المشتركين» يتمّ من خلاله دفع التعويض لمن يستحقه ويكون هذا الصندوق منفصلا بشكل تامّ عن حسابات مؤسسة التأمين التكافلي الذي يسمى حساب المساهمين، وتقوم مؤسسة التأمين التكافلي بإدارة صندوق المشتركين واستثمار الأموال المتجمعة فيه مقابل عمولة معيّنة بما يتفق وأحكام الشريعة الإسلامية ومبادئها.

أما فيما يتعلق بأصناف التأمين التكافلي فتنقسم أعمال التأمين التكافلي إلى التأمين التكافلي العائلي والذي يشمل عمليات التأمين على الحياة وتكوين الأموال والتأمين على المرض والتأمين على الحوادث البدنية المرتبطة بالتأمين التكافلي العائلي. والتأمين التكافلي العام الذي يشمل عمليات التأمين على الممتلكات والتأمين على المسؤوليات.

يعد النموذج المزدوج هو النموذج الأكثر شيوعا والذي ينصّ على اعتماد الوكالة بالنسبة إلى عمليات الاكتتاب وتتقاضى مؤسسة التأمين التكافلي مقابل ذلك مبلغا معلوما أو نسبة من الاشتراكات باعتبارها وكيلا، والمضاربة بالنسبة إلى عمليات الاستثمار مقابل نسبة من عائدات التوظيفات باعتبارها مضاربا.

وبالنسبة إلى تركيبة ومهام هيئة الرقابة الشرعية، فعلى مؤسسة التأمين التكافلي تكوين هيئة رقابة شرعية تضم على الأقل ثلاثة أعضاء يقع تعيينهم لمدّة ثلاث سنوات قابلة للتجديد على ألاّ يكونوا من المساهمين في المؤسسة أو من العاملين بها. وتتمثّل مهمة هيئة الرقابة الشرعية في مراقبة جميع معاملات المؤسسة والإشراف عليها وإبداء الرأي في مدى تطابقها مع أحكام الشريعة الإسلامية ومبادئها.

الفصل الثاني

تجارب بعض الدول العربية والإسلامية في التأمين التكافلي

تمهيد

مرت صناعة التأمين التكافلي بعدة مراحل منذ نشأت أول شركة تأمين تكافلي في السودان والتي قام بتأسيسها بنك فيصل الإسلامي السوداني من أجل التأمين على ممتلكاته بناء على فتوى هيئة الرقابة الشرعية سنة 1979، ومن ثم انتشرت صناعة التأمين التكافلي إلى بقية الدول العربية والأسواق العالمية، سنقوم من خلال هذا الفصل بدراسة تجارب بعض الدول العربية والإسلامية في التأمين التكافلي.

المبحث الأول: واقع التامين التكافلي في السعودية

سنتطرق من خلال هذا المبحث إلى دراسة واقع التامين التكافلي في السعودية.

المطلب الأول: نشأة التامين التكافلي في السعودية

بدأ النشاط التأمين في المملكة العربية السعودية من خلال وكالات وفروع لشركات أجنبية وكان ذلك قبل عام 1974. [1]

في بداية السبعينات تأسست شركة التأمين السعودية وفي عام 1974 تأسست شركة البحر الأحمر ثم الشركة السعودية المتحدة للتأمين في عام 1976.

وفي عام 1977 صدر قرار رقم 51 من هيئة كبار العلماء وقررت أن التأمين التعاوني هو صورة من عقود التبرع، واعتبرته مقبولا في الشريعة الإسلامية وبذلك تأسست الشركة الوطنية للتامين في عام 1986والتي سميت بعد ذلك بالشركة التعاونية للتامين بهدف التامين على المشروعات الكبرى والاحتفاظ بنسبة كبيرة من أقساط التامين داخل المملكة واصبح التامين التعاوني هو الشكل الذي يقدم من خلاله التامين بالمملكة العربية السعودية وذلك لجوازه من الناحية الشرعية بخلاف التامين التجاري واستمرت شركات التامين الأجنبية في العمل داخل السعودية كوسيط بين المفوض عليهم وشركات إعادة التامين في الخارج.

في عام 1999 صدر المرسوم الملكي رقم 10 والمتعلق بنظام الضمان الصحي التعاوني. وصدر قرار مجلس الوزراء رقم 222 والمتضمن نظام التأمين على رخص السائقين وذلك في عام 2001.

[1] تاريخ صناعة التامين في السعودية،25\03\2022، 20h15min، https://insurancepanorama.com.

وفي عام 2005 صدر المرسوم الملكي رقم م32 المتعلق بنظام مراقبة شركات التامين التعاوني واشتمل القرار على تحديد الإطار العام لممارسة التامين في السعودية وهو التامين التعاوني وتحديد الجهة المسؤولة عن تطبيق النظام وهي مؤسسة النقد العربي التعاوني وفي نفس العام صدر قرار 415 المتعلق بشأن منح فترة انتقالية مدتها 3 سنوات لشركات التامين القائمة على الترخيص وفقا لنظام التامين التعاوني وحاليا يبلغ عدد الشركات العاملة في السوق التامين السعودي 31 شركة تامين.

المطلب الثاني: أداء سوق التامين التكافلي السعودي بشكل عام

شهد سوق التأمين في المملكة العربية السعودية نموا مطردا خلال السنوات الأخيرة، حيث بلغ عدد شركات التامين العاملة في سوق التأمين السعودي 30 شركة، كما بلغ إجمالي الأقساط المكتتبة إلى 8.38 مليار ريال بنسبة 1% ويعزى التطور المستمر في قطاع التأمين السعودي إلى جملة الإجراءات التصحيحية المنتهجة منذ سنة 2013 والتي شملت تعزيز الاحتياطات الفنية المطلوبة لتتوافق مع الأنظمة والتعليمات الرقابية وتعزيز الضوابط الفنية للاكتتاب، وترجع الزيادة في الطلب على التأمين إلى انتهاج إلزامية التأمين الصحي وتأمين السيارات إلى جانب الأوضاع الاقتصادية المساعدة، كما استحدثت منتجات جديدة كتغطية أخطار الطائرات ...الخ.

1. إجمالي أقساط التامين المكتتبة:[1]

_ارتفع إجمالي أقساط التأمين المكتتبة بنسبة 8.4% في عام 2021 م ليصل إلى 42.03 مليار ريال مقابل 38.78 مليار ريال في عام 2020م.

_حافظ التأمين الصحي على مكانته باعتباره أكبر أنشطته التأمين حجما في عام2021م، حيث نما بنسبة 10%. كما بلغت حصته 59.7% من إجمال الأقساط المكتتبة.

[1] تقارير سوق التامين السعودي 2021، البنك المركزي السعودي،sa-ar/sa.gov.sama.www://http ، ص8.

_انخفضت حصة التأمين العام من إجمالي التأمين من 37.9%في عام 2020 م إلى 36.2 %في عام 2021 م.

_شهدت حصة تأمين الحماية والادخار ارتفاع ملحوظ من 3.3 % في عام 2020م لتبلغ 4.1%في عام 2021م.

الشكل رقم (01) : إجمالي أقساط التأمين المكتتبة

المصدر: تقارير البنك المركزي السعودي 2021 sa-ar/sa.gov.sama.www

نوع النشاط	2017		2018		2019		2020		2021		2020- 2021	
	مليون ريال	النسبة من الإجمالي	مليون ريال	النسبة من الإجمالي	مليون ريال	النسبة من الإجمالي	مليون ريال	النسبة من الإجمالي	مليون ريال	النسبة من الإجمالي	نسبة التغير	النسبة الإجمالي
التأمين الصحي	19.035.5	52.1%	19.883.4	80%،56	9،474،22	30%،59	8،836،22	90%،58	109.3،25	70%،59	00%،10	
التأمين العام	4،16.327	44.7%	14.028.4	10%،40	7،280،14	70%،37	3،678،14	37.9%	213.3،15	20%،36	60%،3	
تأمين الحماية والإدخار	1.140.3	3.1%	1.102.7	10%،3	9،134،1	00%،3	6،263،1	30%،3	707.2،1	10%،4	10%،35	
المجموع الإجمالي	36.503.2	100%	35.014.5	100%	5،890،37	100%	7،778،38	100%	030.5،42	100%	40%،8	

المصدر: تقارير البنك المركزي السعودي 2021 sa-ar/sa.gov.sama.www

2. عمق قطاع التأمين:[1]

- يعرف عمق التأمين بأنه نسبة إجمالي أقساط التأمين المكتتبة إلى إجمالي الناتج المحلي، حيث انخفض عمق التأمين في عام 2021م ليبلغ 1.34%مقابل 1.48%في عام 2020م، نظرا لارتفاع الناتج المحلي الإجمالي

- بلغ معدل النمو السنوي المركب لعمق التأمين 2.7-% خلال الخمس أعوام الماضية

- يعرف عمق التأمين غير النفطي بأنه نسبة إجمالي أقساط التأمين المكتتبة إلى الناتج المحلي غير النفطي، حيث بلغ عمق التأمين من الناتج المحلي غير النفطي 1.91 % في عام 2021م مقابل 1.92%للعام 2020م.

الشكل رقم(02): عمق قطاع التأمين في الناتج المحلي الإجمالي

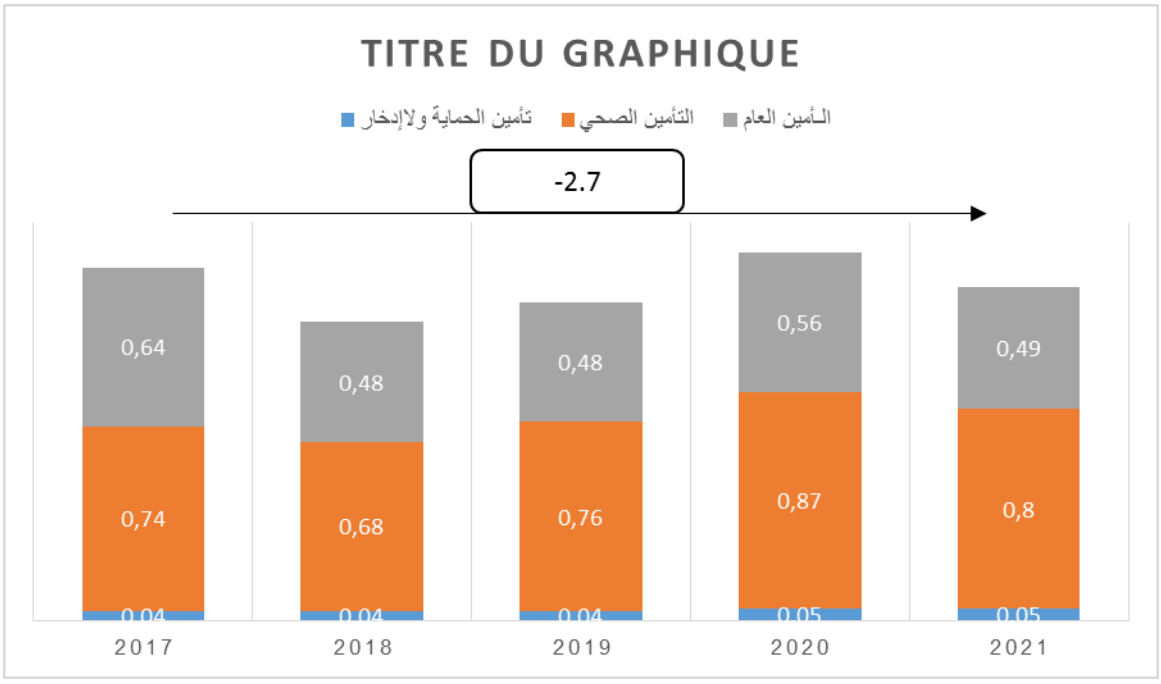

المصدر: تقارير البنك المركزي السعودي 2021 sa-ar/sa.gov.sama.www

[1] نفس المرجع، ص09.

الشكل رقم (03): عمق قطاع التأمين في الناتج المحلي الغير نفطي

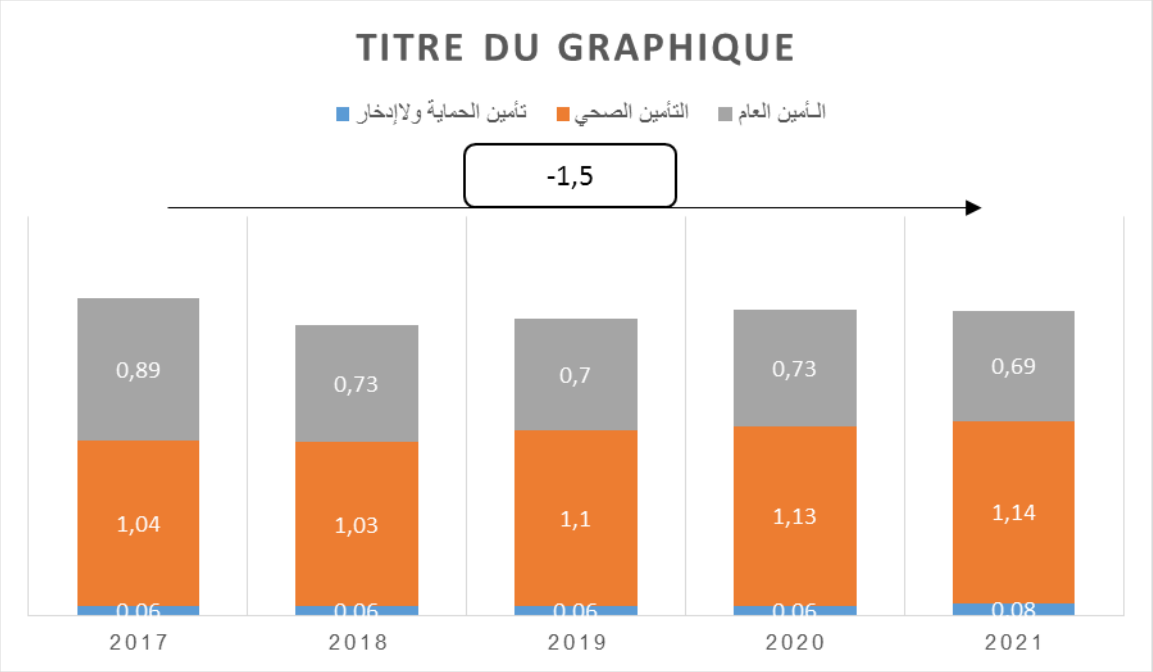

المصدر: تقارير البنك المركزي السعودي 2021 sa-ar/sa.gov.sama.www

3. كثافة التأمين:[1]

- تعرف كثافة التأمين بأنها معدل إنفاق الفرد على التأمين (إجمالي أقساط التأمين المكتتبة مقسومة على عدد السكان).

- ارتفعت كثافة التأمين من 1.095ريال للفرد في عام 2020م إلى1.200ريال للفرد في عام 2021م، بارتفاع قدره 9.6%.

- بلغ معدل النمو السنوي المركب لمتوسط إنفاق الفرد على خدمات التأمين 0.69%خلال الخمس. أعوام الماضية.

[1] نفس المرجع السابق، ص10.

الشكل رقم (04): كثافة التأمين

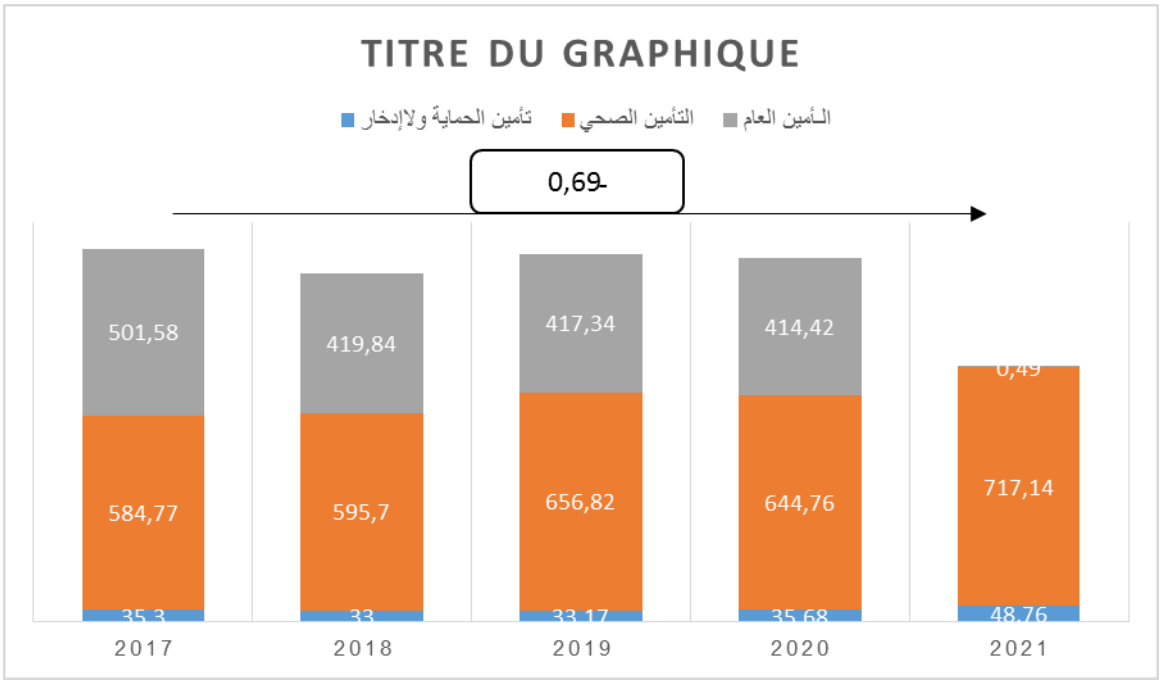

المصدر: تقارير البنك المركزي السعودي 2021 sa-ar/sa.gov.sama.www

4. ربحية سوق التأمين:[1]

- دخل عمليات التأمين يتضمن إجمالي إيرادات عمليات التأمين ومخصوما منه جميع المصروفات المتعلقة بعمليات التأمين.

- صافي الدخل يساوي إجمالي الإيرادات مخصوما منه إجمالي المصروفات وبعد خصم الزكاة والضريبة.

- في عام 2021م، حققت عمليات التأمين خسارة قدرها 1.21مليار ريال، مقابل دخل قدره 551مليون ريال في عام 2020م.

[1] نفس المرجع السابق، ص 21.

- في عام 2021م، ارتفع دخل الاستثمار ليبلغ 1.16مليار ريال مقابل 835.4مليون ريال في عام2020م وبنسبة نمو بلغت 38.7%.

- حققت شركات التأمين خسارة بلغت 47 مليون ريال في عام 2021م مقابل دخل قدره 1.39مليار ريال في عام 2020م.

- تم حساب العائد على الموجودات من خلال قسمة صافي الدخل(الخسارة) على إجمالي الموجودات، حيث بلغت نسبة العائد على الموجودات 0.07-% في عام 2021م.

- تم حساب العائد على حقوق الملكية من خلال قسمة صافي الدخل (الخسارة) على إجمالي حقوق الملكية، حيث بلغت نسبة العائد على حقوق الملكية لشركات التأمين 0.25%-في عام 2021م.

الشكل رقم (05): ربحية سوق التأمين

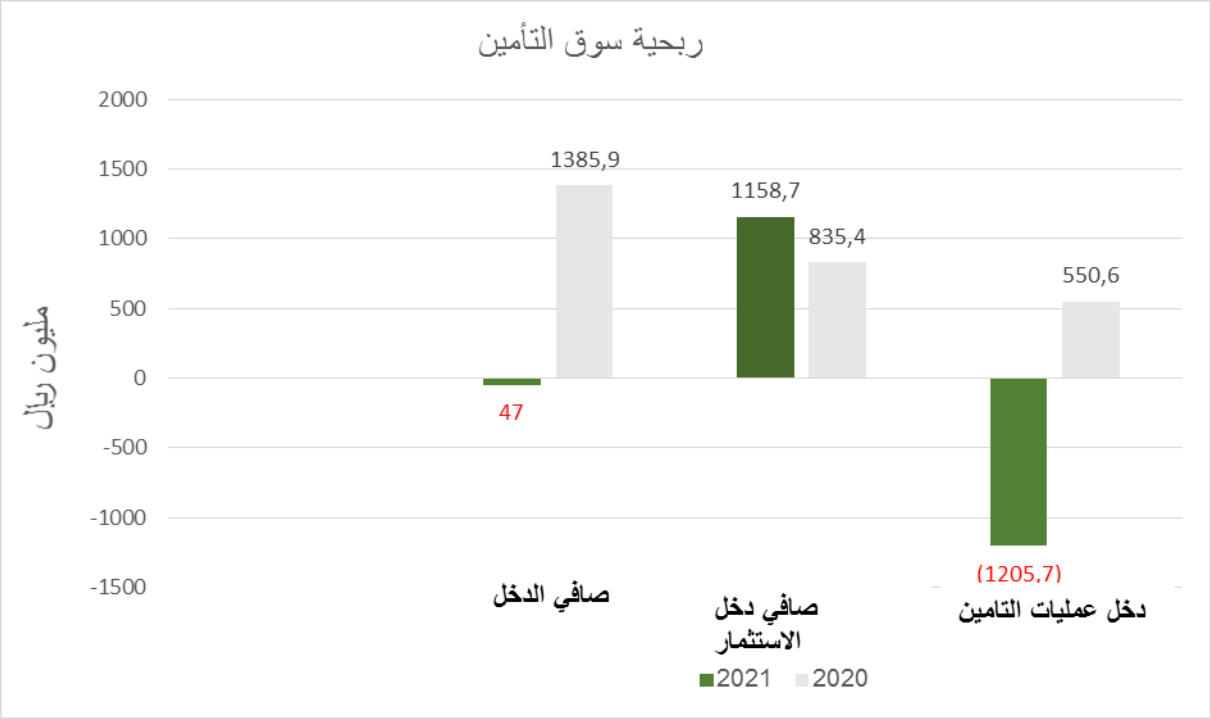

المصدر: تقارير البنك المركزي السعودي 2021 sa-ar/sa.gov.sama.www

المطلب الثالث: أبرز التطورات في قطاع التأمين السعودي

يمكن ابراز مجمل التطورات في قطاع التأمين السعودي على النحو التالي: [1]

- شهد قطاع التأمين نموا يقدر تقريبا ب 8.4% خلال عام 2021م، حيث بلغ إجمالي الأقساط المكتتبة 42.0 مليار ريال، كما شهد تأمين الحماية والادخار والممتلكات ارتفاعا ملحوظا في إجمالي الأقساط المكتتبة.

- ارتفعت نسبة المبيعات من خلال المواقع الإلكترونية لشركات التامين ومنصات وساطة التامين الإلكترونية من 6.9% في عام 2020 م إلى 7.5 % في عام 2021 م.

- انخفض بشكل طفيف عمق قطاع التامين من الناتج المحلي الغير النفطي خلال عام 2021 م ليصل إلى 1.91 % مقارنة ب 1.92 % خلال عام 2020 م.

- ارتفع معدل الخسارة الإجمالي للقطاع، حيث بلغ مانسبته83.4 % خلال عام 2021 م مقابل معدل خسارة 76.7 % خلال عام 2020م؛ وذلك نتيجة عودة مستوى المطالبات لمستويات ما قبل جائحة كرونا.

- حقق قطاع صافي الخسارة (بعد الزكاة والضريبة) بما يقارب 47مليون ريال في عام 2021 م فيما ساهم الارتفاع في دخل الاستثمار في موازنة الارتفاع في خسائر عمليات التامين.

- واصلت نسبة التوطين في شركات التامين ارتفاعها من 75% في عام 2020م لتصل إلى 77% خلال العام 2021م.

[1] تقارير سوق التامين السعودي 2021، البنك المركزي السعودي،http://www.sama.gov.sa/ar-sa ،ص5.

- شهد العام 2021م نفاذ اندماج شركة تكافل الجزيرة وسوليدرتي للتكافل وتأتي هذه الجهود استمرارا لدور البنك المركزي في تشجيع شركات التامين على الاندماج والاستحواذ لتحقيق أهداف رؤية المملكة 2030 من خلال برنامج تطوير القطاع المالي، وتقوية للوضع المالي لقطاع التامين حفاظا على حقوق المؤمن لهم، وتحسين جودة الخدمات المقدمة للعملاء، وخفض التكاليف، وتحسين الكفاءة، وتنويع المنتجات المقدمة، والقدرة على الحصول على الكفاءات والإبقاء عليها.

- كما شهد عام 2021م أيضا توقيع اتفاقية ملزمة للاندماج بين شركتي "الدرع العرب للتامين" و"الأهلي للتكافل". كما تم أيضا توقيع اتفاقية ملزمة بين شركتين "ساب للتكافل" و "ولاء للتامين" للاندماج. إضافة إلى بدء المناقشات المبدئية بين شركة الصقر واتحاد الخليج الأهلية للتامين لدراسة جدوى اندماج الشركتين.

المبحث الثاني: واقع التأمين التكافلي في ماليزيا

سنتطرق من خلال هذا المبحث إلى دراسة واقع التامين التكافلي في ماليزيا

المطلب الأول: نشأة التامين التكافلي في ماليزيا

تم تأسيس صناعة التكافل في ماليزيا في بداية الثمانينات نظرا لحاجة المسلمين إلى بديل شرعي للتأمين التقليدي، وكذلك من أجل تعزيز عمل البنك الإسلامي الذي تم تأسيسه في سنة 1983، كان من أهم أسباب تأسيسها هو الفتوى التي أصدرتها لجنة الفتوى الوطنية الماليزية التي أفتت بأن التأمين على الحياة في وضعه الراهن يعتبر عقدا باطلا نظرا لوجود عناصر الغرر والربا والميسر فيه.

شكلت الحكومة الماليزية فريق عمل خاص في عام 1982 لدراسة مدى إمكانية إنشاء شركة تأمين إسلامي. وبناء على توصيات فريق العمل المذكور تم تقنين قانون التكافل في عام 1984، وفي شهر نوفمبر من عام 1984 تم تأسيس أول شركة تكافل ماليزية.[1]

في البداية لم يبدأن هناك فرقا كبيرا بين التأمين التقليدي والتكافلي من حيث المفهوم حيث أن كلاهما يوافق على المبدأ الثابت منذ زمن طويل وهو "تجمع الكثيرين لمساعدة القلة البائسة"، تلتزم جمعية التكافل الماليزية بتعزيز اهتمام أعضائها ولإشراف على ممارسة التنظيم الذاتي في صناعة التكافل قدمت خارطة الطريق جمعية التكافل الماليزية في عام 2006إتجاه الجمعية وتركيزها وتم وضع استراتيجية ذات أربعة محاور تهدف إلى تحقيق حصة 20% في صناعة التأمين الشاملة بحلول عام 2010 وينصب التركيز من بين أمور أخرى على العلامات التجارية والوعي والاتصالات والخدمات المشتركة من خلال الاستفادة من التكنولوجيا وفرص الاستثمار والعلاقات مع المنظمين. تعتبر هذه

[1] https://www.bnm.gov.my/documents/20124/89746/booklet.arabic.pdf صناعة التكافل الماليزية من سنة1984 إلى 2004 .

الاستراتيجية قابلة للتحقيق، وكان التعاون الوثيق بين الأعضاء لإنجاحها هو مفتاح نجاحها.

وقد تم تشكيل اتفاقية عرفت باتفاقية مشغلي التكافل (ITA)حيث تم توقيع هذه الاتفاقية رسميا في 22ماي 2008 بين جميع مشغلي التكافل، وتضع الاتفاقية أساسا معيارا مشتركا بين جميع المشغلين لتنظيم ومراقبة الأمور المتعلقة بالفحص المسبق للعقد للوكلاء ونظام تسجيل للوكلاء ومدونة أخلاقيات المهنة، والامتثال لمعرفة التكافل العامة لأعمال السيارات والحرائق. كان الهدف من تطبيق الاتفاقية هو جعل الصناعة أقوى من حيث تبسيط ممارسات السوق بين المشغلين، وكذلك تنسيق صناعة التأمين التكافلي بين المشغلين، وتنسيق صناعة التأمين التكافلي والتقليدي.

المطلب الثاني: العلاقات التعاقدية المختلفة المنظمة للتكافل في ماليزيا

استنادا إلى المعايير الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية بالبحرين فقد اتخذت ماليزيا نظامها للعالقات التعاقدية المختلفة المنظمة للتكافل كما يلي:

-علاقة المشاركة بين المساهمين التي تتكون بها الشركة اذا كانت تديره شركة.

-علاقة الوكالة بين الشركة وصندوق حملة الوثائق من حيث الإدارة.

-عالقة مضاربة، أو وكالة بالاستثمار من حيث الاستثمار.

-علاقة التزام بالتبرع بين حملة الوثائق والصندوق عند الاشتراك.

-علاقة التزام الصندوق بتغطية الضرر حسب الوثائق واللوائح بين المستفيد والصندوق عند التعويض.

النمو السريع لسوق التكافل في ماليزيا:[1]

لقد شهدت ماليزيا تطورات متسارعة في معدلات نمو التكافل بين سنتي 2010-2016 حيث يلاحظ من خلال المنحنى ارتفاع معدلات نمو التكافل كل سنة وبوتَيرة شبه ثابته، ما يدفعنا إلى القول أن المواطنين في ماليزيا كانوا يفضلون المشاركة في التكافل سنويا دون المنتجات التقليدية الأخرى، والرسم الآتي يبين الارتفاع المتزايد لمساهمات التكافل في ماليزيا من سنة 2010 إلى سنة 2016كما يوضح بالشكل:

الشكل رقم (06): توقعات مساهمات تكافل ماليزيا (2010-2016)

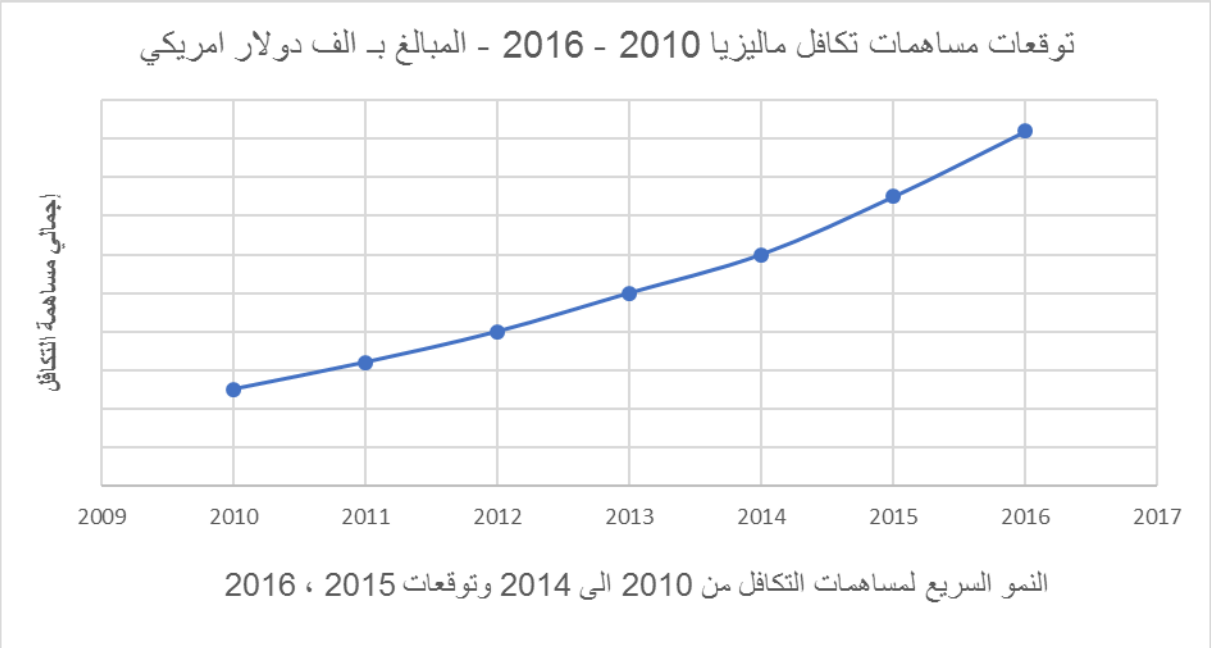

المصدر: رقيق عقبة، لباز الأمين، التجربة الماليزية في التامين التكافلي كمدخل لتطوير التمويل الإسلامي "مع بيان أثره على تطور التمويل الإسلامي الماليزي"، مجلة الدراسات المحاسبية والمالية المتقدمة، العدد الثاني، المجلد الخامس، 2021،ص87.

[1] رقيق عقبة، لباز الأمين، التجربة الماليزية في التامين التكافلي كمدخل لتطوير التمويل الإسلامي "مع بيان أثره على تطور التمويل الإسلامي الماليزي"، مجلة الدراسات المحاسبية والمالية المتقدمة، العدد الثاني، المجلد الخامس، 2021،ص87.

_ تطور الناتج المحلي الإجمالي الماليزي خلال الفترة 2010- 2017:[1]

يعتبر الاقتصاد الماليزي من أهم الاقتصاديات الآسيوية حيث احتل في سنة 2015 الترتيب السادس آسيويا في التصنيف وفق الناتج المحلي الإجمالي، وفي سنة 2016 شكلت عوائد قطاع الخدمات ما نسبته 70.55 %من الناتج المحلي الإجمالي، وشكلت الصناعة نسبة 26.22 %بينما حاز قطاع الفلاحة والبناء على النسبتين 8.65 %و86.4 %على التوالي، ويوضح الشكل رقم)02) تطور الناتج المحلي الماليزي خلال فترة الدراسة .حسب الشكل رقم)02) يتضح تطور الناتج المحلي الماليزي سنويا وبمعدلات مرتفعة بلغ متوسطها 3 % خلال فترة الدراسة، فما يمكن ملاحظته في المتغيرات الاقتصادية الكلية في ماليزيا أنها تتسم بالاستقرار نسبيا خاصة في معدلي النمو والبطالة وهذا راجع إلى سلامة وسلاسة السياسة الاقتصادية المتبعة في ماليزيا.

المطلب الثالث: عوامل نجاح التجربة الماليزية

إن نجاح التامين التكافلي في ماليزيا، لم يكن وليد الصدفة، بل كان نتيجة لتضافر جهود أسهمت مجتمعة في الإنجازات النوعية التي حققتها هذه الصناعة. ويمكن تلخيص هذه العوامل فيما يأتي:

1. دعم الحكومة ولاسيما البنك المركزي الماليزي لصناعة التكافل:[2]

قد حظيت صناعة التكافل والمصرفية الإسلامية بدعم غير محدود من الحكومة الماليزية والبنك المركزي الماليزي، وهو ما ساعدها على القيام بمبادرات مهمة لتعزيز الصناعة المحلية ومكنها من دخول السوق العالمي، وقد تجسد هذا الدعم في قيام الحكومة

[1] مريم زغلامي، لطيفة بهلول، أثر التأمين التكافلي الإسلامي على الناتج المحلي الإجمالي الماليزي مع الإشارة إلى التامين التكافلي الإسلامي في الجزائر واقع وآفاق، مجلة رؤى اقتصادية، 10 (01)، 2020، ص35.

[2] عطا الله حدة، دور مؤسسات التأمين التكافـلي في تحقيق التنمية المستدامة -دراسة مقـارنة بين ماليزيا، السودان والإمارات العربية المتحدة-، مرجع سبق ذكره، ص 154

بوضع الخطة الأساسية للصناعة الماليةMaster plan for financial sector) المكونة من خطة واستراتيجية لمدة 10 سنوات من عام (2001 إلى سنة 2010) لتعزيز الصناعة المالية المتناولة لصناعة التكافل.

لقد بادرت الحكومة أيضا بخطوة عملية من خلال تحييد بعض الضرائب وإعفاء بعضها الآخر لفترة زمنية مرضية للشركات التي توفر خدمات التكافل لكي تشجع نشأة المزيد من شركات التكافل أو نوافذ التكافل في البلد. كما قامت أيضا بعرض رخص التشغيل لشركات التكافل العالمية التي تريد تقديم خدماتها في ماليزيا، ولقد قامت في 2009م بخطوة تحرير الصناعة المصرفية وعرض أربعة رخص جديدة لشركات تكافل توفر خدمات التكافل العائلي فهذه من بين المبادرات التي قامت بها الحكومة وهي دليل على دعمها وسعيها لإنجاح الصناعة المحلية.

2. **عوامل سياسية:**[1]

- المناخ السياسي لدولة ماليزيا يمثل حالة خاصة بين جيرانها، بل بين الكثير من الدول النامية حيث يتميز بتهيئة الظروف الملائمة للإسراع بالتنمية الاقتصادية. وذلك أن ماليزيا لم تتعرض لاستيلاء العسكريين على السلطة.

- إسراع الحكومة الماليزية في تكوين الهيئة الشرعية وإنشاء السوق المالية الإسلامية تحت مظلة البنك المركزي الماليزي خلافا عن دول المشرق العربي التي تبنت المؤسسات المالية الإسلامية قبلها ب 13سنة.

[1] بن سعيد لخضر، غراف زهرة، تجربة ماليزيا في التكافل الإسلامي وفرصة الاستفادة منها في المعاملات المالية الجزائرية، جامعة جيلالي ليابس، سيدي بلعباس، ص33.

– يتم اتخاذ القرارات دائما من خلال المفاوضات المستمرة بين الأحزاب السياسية القائمة على أسس عرقية، ما جعل سياسة ماليزيا توصف بأنها تتميز بانها ديمقراطية في جميع الأحوال.

3. عوامل اقتصادية:[1]

– الأزمات المالية التي مرت بها المالية الماليزية خلال حقبتي الثمانينات والتسعينات والتي اتخذتها الحكومة الماليزية نهجا أساسيا لإصلاح النظام المالي.

– تعاملت مع الاستثمار الأجنبي المباشر بحذر حتى منتصف الثمانينات، ثم سمحت له بالدخول ولكن ضمن شروط تصب بشكل أساسي في صالح الاقتصاد الوطني.

– توفر الدعائم المالية الإسلامية:

كان هناك 17بنكا إسلاميا يتواجد في ماليزيا حيث يعد 9 منه شركات منبثقة عن مجموعة المصارف المحلية ساهمت أصول البنوك الإسلامية في تلك الأثناء بنسبة 17.4 % من إجمالي موجودات المصارف والمالية بماليزيا، في حين ساهم سوق السندات الإسلامية أو الصكوك بنسبة 57% من الحجم الإجمالي في نهاية عام 2008م.

– أيضاً امتلاك ماليزيا لرؤيا مستقبلية للتنمية والنشاط الاقتصادي من خلال خطط خماسية متتابعة ومتكاملة منذ الاستقلال وحتى الآن، بل استعداد ماليزيا المبكر للدخول في القرن الحالي (الواحد والعشرين) من خلال التخطيط لماليزيا 2020م والعمل على تحقيق ما تم التخطيط له.

[1] نفس لمرجع، ص34.

4. تعزيز الإطار الشرعي:

أما من حيث الإشراف الشرعي فلقد استمر البنك المركزي في تقييم مدى التزام المؤسسات المالية الإسلامية بمبادئ الشريعة والإجراءات الإدارية الرشيدة. يقوم البنك المركزي الماليزي بالتأكد من قيام اللجان الشرعية بدورها بصورة فاعلة في تقديم النصائح المناسبة والتأكد من التزام العمليات المصرفية اليومية بالشريعة الإسلامية في إجراءاتها اليومية، كمراقبة مدى فاعلية جدار الحماية للتأكد من عدم وجود أي اختلاط بين الأموال الإسلامية والأموال التقليدية في عمليات "النافذة الإسلامية". كما يطلب من المدققين الداخليين القيام بدورهم بصورة دقيقة للتأكد من التزام المؤسسات المصرفية الإسلامية بمبادئ الشريعة، وذلك بصياغة برنامج شامل لمراقبة مدى توافق العمليات لأحكام الشريعة، وبتزويد أنفسهم بالعلوم الضرورية للقيام بمهامهم. وخلال عام 2005 اتخذ المجلس الاستشاري الشرعي SAC التابع للبنك المركزي الماليزي عدة قرارات منها:

1 - الموافقة على آلية الصرف الآجل للعملات الأجنبية.

2 - فرض رسوم التعويض للتأخر في سداد الديون الثابتة بحكم القانون.

3 -إعادة النظر في تطبيق مبدأ القرض الحسن في المعاملات المصرفية الإسلامية.

4-تطبيق عقد الكفالة لبرنامج الضمان في الصيرفة الإسلامية.

5. العوامل الاجتماعية والبشرية:[1]

انتهجت ماليزيا استراتيجية تعتمد على الذات بدرجة كبيرة من خلال الاعتماد على سكان البالد الأصليين الذين يمثلون الأغلبية المسلمة للسكان نسبة 52 %.اهتمام ماليزيا بتحسين المؤشرات الاجتماعية لرأس المال البشري الإسلامي، من خلال تحسين الأحوال المعيشية والتعليمية والصحية للسكان الأصليين، سواء كانوا من أهل البالد الأصليين أو

[1] نفس المرجع، ص35.

من المهاجرين إليها من المسلمين الذين ترحب السلطات بتوطينهم .إنشاء المعاهد والمؤسسات التعليمية تتميز بالعالمية، متخصصة في العلوم الإسلامية، مثل الجامعة، صندوق ادخار الحج الماليزي وغيرهما من 11 الإسلامية العالمية الماليزية (M.A.I.U) المؤسسات.

المبحث الثالث: واقع التأمين التكافلي في الجزائر

سنتطرق من خلال هذا المبحث إلى دراسة واقع التامين التكافلي في الجزائر

المطلب الأول: تجربة التأمين التكافلي في الجزائر

بالرغم من قدم ظهور التأمين الإسلامي في العالم وانتشاره في دول الخليج وبعض الدول الإسلامية، إلا أنه لم يظهر إلا حديثا في الجزائر نتيجة لتفرع إحدى الشركات الخليجية "إياك" السعودية الرائدة في مجال التأمين التعاوني التي تمثلها حاليا شركة سلامة للتأمينات الجزائر، هذه الأخيرة أنشأت مؤخرا سنة 2006 حيث امتصت بذلك مؤسسة البركة والأمان التي أنشئت سنة 2000 م، وهي الوحيدة من بين جميع شركات التأمين في السوق الجزائرية التي تتعامل في مجال التأمين التكافلي إلى جانب التأمين التقليدي.

تجارب التأمين التكافلي في الجزائر:[1]

تعد شركة سلامة للتأمينات الجزائر الوحيدة من بين جميع شركات بنك البركة الجزائري لتقديم هذه الخدمة. التأمين في السوق الجزائرية التي تتعامل في مجال التأمين التكافلي إلى جانب التأمين التقليدي، بالإضافة إلى مشروع بنك البركة الجزائري لتقديم هذه الخدمة.

- **تجربة سلامة للتأمينات:** تستخدم شركة سلامة للتأمينات الجزائر ثلاث نماذج شرعية في تنفيذ أعمالها المالية وإدارة صناديق التكافل على وجه التحديد وهي: نموذج الوكالة، نموذج المضاربة، والنموذج المختلط، وهذا الأخير الأكثر ممارسة في الشركة وسنقوم بعرض مختصر للنماذج الثلاثة فيما يأت:

✓ **نموذج المضاربة:** المضاربة هي اتفاقية استثمار أموال بين اثنين أحدهما يقدم رأس المال والآخر يقدم الجهد)المضارب)، وناتج المضاربة (الربح) يتم اقتسامه بين الاثنين بنسبة محددة مثلا 50/50 أو 1/ 2، وفي هذا النموذج يكون حملة الوثائق هم الذين يقدمون رأس المال والمؤمن هو المضارب، كما يوضحه الشكل التالي:

[1] بهلولي فيصل، خويلد عفاف، التأمين التكافلي الإسلامي كبديل للتأمين التجاري التقليدي في الجزائر- الواقع والآفاق- ، الملتقى الدولي السابع حول: "الصناعة التأمينية، الواقع العملي وآفاق التطوير – تجارب الدول" - ، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية و علوم التسيير، يومي 03_ 04ديسمبر 2012 ، ص ص11 .12

الشكل رقم (07): نموذج المضاربة

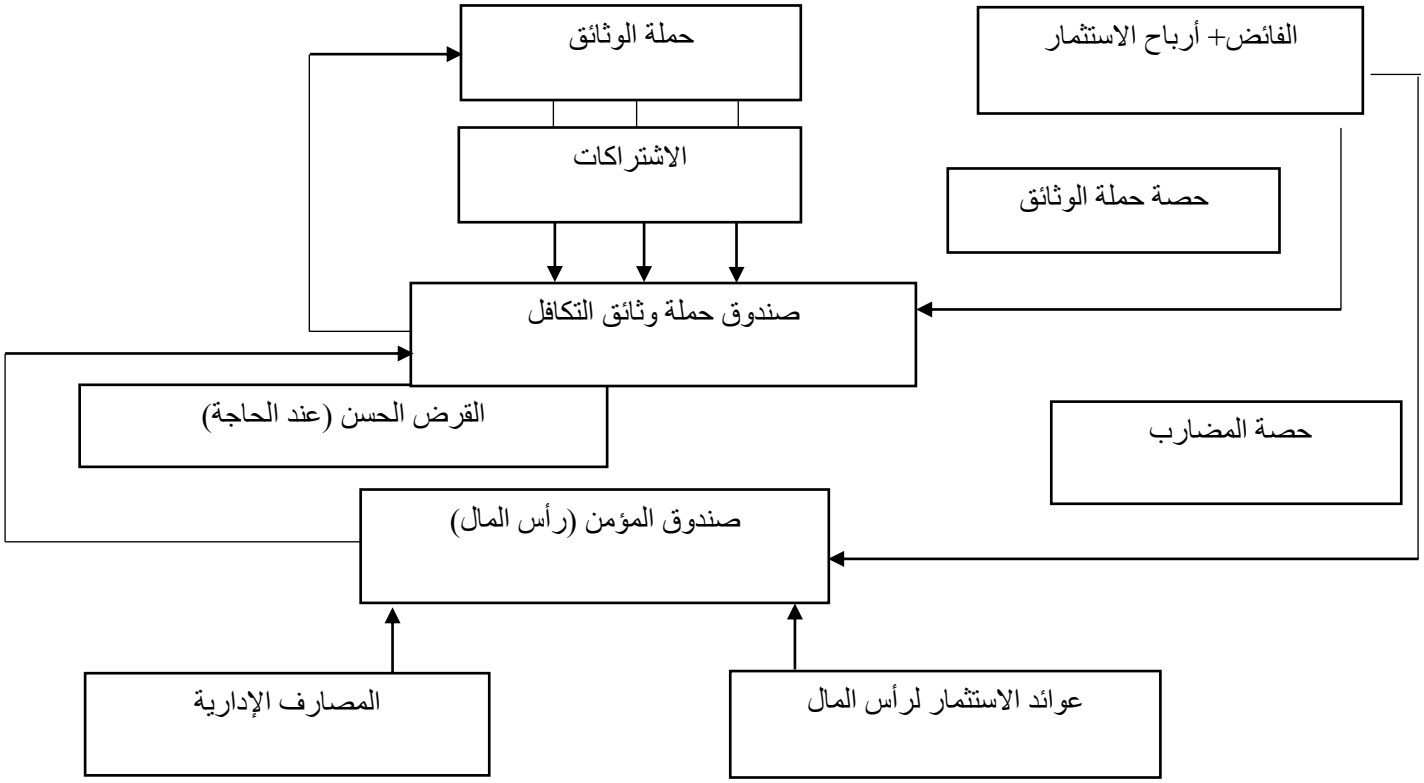

المصدر: بهلولي فيصل، خويلد عفاف، التأمين التكافلي الإسلامي كبديل للتأمين التجاري التقليدي في الجزائر- الواقع والآفاق- ، الملتقى الدولي السابع حول: "الصناعة التأمينية، الواقع العملي وآفاق التطوير – تجارب الدول" - ،جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية و علوم التسيير، يومي 03_ 04ديسمبر 2012، ص13.

- **نموذج الوكالة بأجر معلوم:** وهو النموذج الثاني المقدم من المؤسسة، كما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم (08): نموذج الوكالة بأجر معلوم

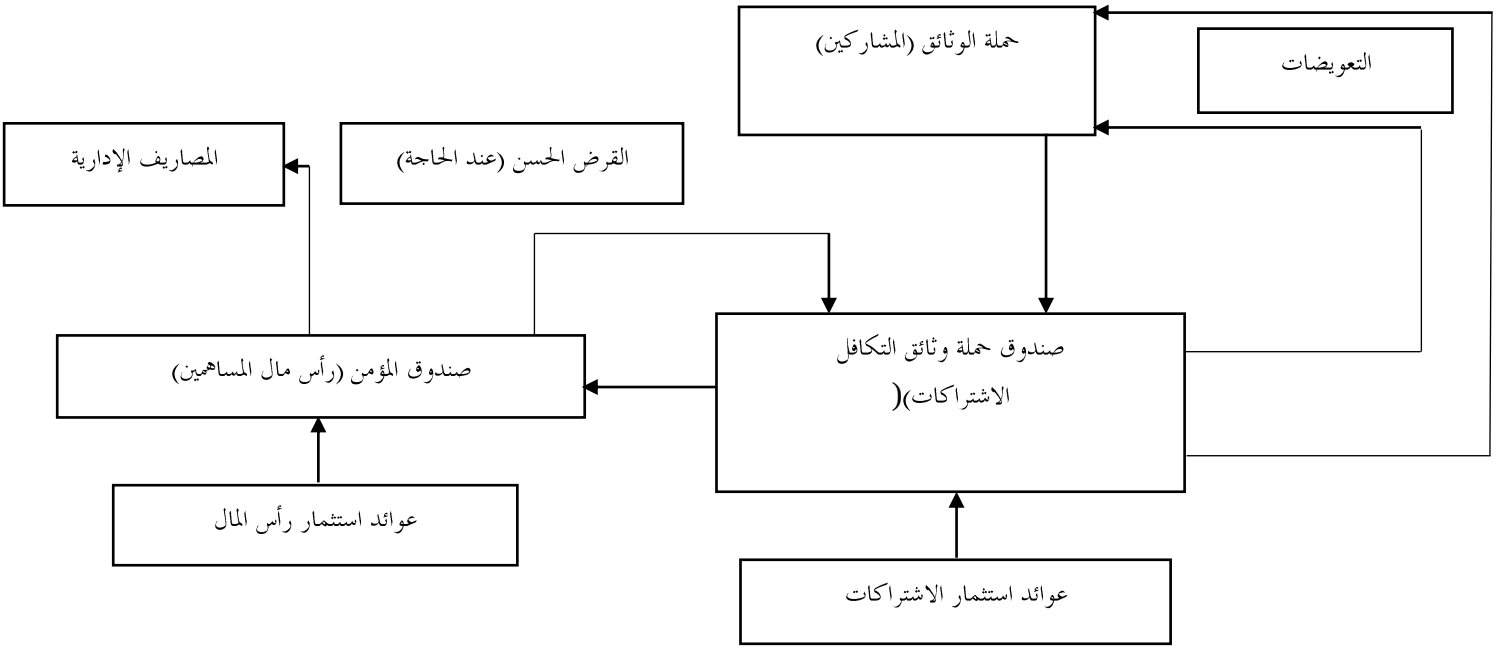

المصدر: بهلولي فيصل، خويلد عفاف، التأمين التكافلي الإسلامي كبديل للتأمين التجاري التقليدي في الجزائر- الواقع والآفاق- ، الملتقى الدولي السابع حول: "الصناعة التأمينية، الواقع العملي وآفاق التطوير – تجارب الدول"، كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، يومي 03-04ديسمبر 2012، ص14.

- **النموذج المختلط:** في هذا النموذج تستحق شركة نسبة معينة من الاشتراكات (الأجر المعلوم) مقابل إدارتها لأعمال التأمين + نسبة من عوائد الاستثمار والاشتراكات بصفتها مضارب.

وأطلقت شركة سلامة الجزائر منتجات التأمين على أساس مبادئ الشريعة الإسلامية والمعروفة باسم التكافل، والتي تتمثل في:

- **التأمين التكافلي وتراكم رأس المال:** ويتضمن توفير ودفع رأس المال معدل وقت التقاعد.

- **التأمين التكافلي والرعاية الاجتماعية:** في حالة الوفاة أو العجز المطلق والنهائي للمؤمن عليه، يسمح بالدفع الفوري لمبلغ مقطوع للمستفيدين المعنيين (الأزواج، الأبناء، الأمهات) في شكل تأمين على الحياة وهو سياسته جديدة مخصصة لأرباب الأسر.

- **التامين التكافلي والائتمان:** يتيح سداد رصيد القروض غير المسددة للمقرض في حالة وفاة المؤمن عليه، وهو مخصص لموظفي القطاع العام والخاص.

- **فوائد منتجات التكافل:** وهي منتجات مرنة تمكن الناس من: القدرة على تشكيل معاش تقاعدي، حماية الأسرة في حالة الوفاة الطبيعية أو العجز عن طريق تخصيص مبلغ مقطوع محدد سلفا للمستفيدين، فرصة للحصول على رأس المال الثابت في وقت مبكر، تحسين الوضع العائل

- يجب تقديم ضمانات لاختيار العديد من الاحتياطات الخاصة التي تناسب ضمان الحماية.

وتكمن مرونة منتجات الشركة في حقيقة مصممة في ثلاثة خيارات: الحد الأدنى، المتوسط، الأفضل لكل خيار يقدم ضمانات إضافية أو اعتماد على احتياجات العملاء.

المطلب الثاني: استعراض تطور المؤشرات المالية لشركة سلامة للتأمينات الجزائر

في هذا المطلب سنقوم باستعراض تطور المؤشرات المالية لشركة سالمة للتأمينات الجزائر.[1]

سجلت شركة سلامة للتأمينات كشركة خاصة نموا إيجابيا ومتواصلا في رقم أعمالها منذ تأسيسها وذلك مقارنة بباقي شركات التامين الخاصة العاملة في سوق التأمين الجزائري في ظل استحواذ شركات التأمين العمومية على النسبة الكبرى من الحصة السوقية .

الجدول رقم (02): تطور رقم أعمال شركة سالمة للتأمينات للفترة (2010-2018)

(الوحدة: مليون دينار جزائري)

	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
رقم الأعمال	2540	2747	3277	4015	4491	4704	5019	4787	5100
نسبة التطور%	2	19،10	18	22	12	8،4	6	-4	5،6

المصدر: الياس بدوي، جوادي سميرة، واقع منظومة المؤسسات المالية الإسلامية في ظل تطور سوق التأمين التكافلي _دراسة حالة السعودية، الأردن والجزائر_، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية (ABPR)، المجلد10، العدد01، 2021، ص23.

من خلال معطيات الجدول رقم 2 يتضح أن نشاط الشركة عرف تطورا ملحوظا من سنة 2010 إلى سنة 2018، حيث سجلت الشركة سنة 2006 رقم أعمال يقدر ب 1055 مليون دج ليصل إلى 2540 مليون دج خلال سنة 2010، بينما سجلت 5100

[1] لياس بدوي، جوادي سميرة، واقع منظومة المؤسسات المالية الإسلامية في ظل تطور سوق التأمين التكافلي _دراسة حالة السعودية، الأردن والجزائر_، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية (ABPR)، المجلد10، العدد01، 2021، ص23

مليون دج سنة 2018 بالرغم من الانخفاض المسجل سنة 2017 أين سجلت 4787 مليون دج بانخفاض بنسبة 4% وبالرغم من هذا التطور المحقق إلا أن ذلك لا يعتبر كافيا نظرا لغياب الثقافة التأمينية والتكافلية بالأساس في المجتمع .وبخصوص تطور حجم استثمارات الشركة المالية وفي الأوراق المالية الحكومية وهامش التأمين فيمكن إدراجها في الجدول التالي:

الجدول رقم (03): تطور مؤشرات الأداء لشركة سلامة للفترة (2010-2017)

(الوحدة: مليون دينار جزائري)

	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
حجم الاستثمارات	2436	1883	2139	2583	2990	3805	4330	5215
نسبة النمو	170%	-23%	14%	21%	16%	27%	14%	20%
الاستثمارات في الأوراق المالية الحكومية	942	1140	1040	1360	1536	2070	2239	2569
نسبة النمو	112%	21%	-9%	31%	13%	35%	8%	15%
تطور النفقات الخاصة	265	314	328	350	362	398	426	412
هامش التأمين	1099 %	1065 %	1212 %	1462 %	1956 %	1378 %	1656 %	1762 %

المصدر: الياس بدوي، جوادي سميرة، واقع منظومة المؤسسات المالية الإسلامية في ظل تطور سوق التأمين التكافلي _دراسة حالة السعودية، الأردن والجزائر_، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية (ABPR)، المجلد10، العدد01، 2021.

من خلال الجدول رقم 7 يتضح أن الشركة حققت أرقام إيجابية في حجم الاستثمارات حيث وصلت إلى 5215 مليون دج سنة 2017في حين لم تتجاوز 901 مليون دج سنة 2009 ،والأمر ذاته بالنسبة لحجم الاستثمارات في الأوراق المالية الحكومية التي ارتفعت من 284 مليون دج سنة 2006 إلى 2569 مليون دج سنة 2017، إلا أن نمو حجم الاستثمار في مجال قيم الدولة كان اقل من باقي الاستثمارات وهو ما يدعم سياسة الشركة في الالتزام بالاستثمار في القنوات التي تتماشى وخصوصية عمل الشركة، كما ارتفع بذلك هامش التأمين من 393 مليون دج سنة 2006 إلى 1065 مليون دج سنة 2011 ،ليتجاوز 1762 سنة 2017 .كما سجل معدل العائد على الأموال الخاصة (ROEمعدل العائد على حقوق الملكية) سجل مستويات متباينة ما بين % 6و19% إلا أنها تبقى في الحدود المقبولة باستثناء سنة 2008، بنسبة مساهمة في ناتج قطاع التأمين بـــ 7.3%

المطلب الثالث: تطورات سوق التامين التكافلي في الجزائر

- الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية تشرع في منح شهادة المطابقة شرعت الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية في تولي مهمة منح شهادة المطابقة الشرعية للمؤسسات التي تمارس التأمين التكافلي، حسبما أفاد به بيان للهيئة، ويأتي ذلك "طبقا للمرسوم التنفيذي رقم 21_81 المؤرخ في 11 رجب عام 1442ه الموافق ل 23 فبراير سنة 2021م الذي يحدد شروط وكيفيات ممارسة التأمين التكافلي لاسيما في المادة 14"

وذكرت الهيئة في بيانها أنه تنفيذا لمهامها المحددة في النظام 20/02، "تعمل على مرافقة البنوك والمؤسسات المالية من خلال التجاوب مع انشغالاتهم والرد على

استفساراتهم، حيث أصدرت فتاوى وقرارات تساعد في توطين الصيرفة الإسلامية في الجزائر".[1]

– أعلنت الشركة العامة للتأمينات المتوسطية (GAM) عن افتتاح أول نافذة للسوق التكافلي العام بالجزائر يوم 29 مارس 2022 تتضمن عرض أزيد من 40 عقد تأمين عام.

وتم خلال حفل للإعلان عن تفاصيل هذا المنتوج التأميني الجديد، إصدار أول عقد تأميني باسم نائب رئيس مجلس الإدارة أحمد حاج محمد.

وأوضح بالمناسبة، السيد أحمد حاج محمد، أن الهدف من إنشاء هذه النافذة هو استقطاب فئة جديدة من المؤمنين والتي ترفض التأمين التقليدي لأسباب دينية، وإقناعهم بالتوجه نحو تأمين المخاطر عبر نافذة التكافل.

وقال أن تعميم هذا النوع من المنتجات من شأنه تعزيز ثقافة الاعتماد على التأمينات والحماية ضد المخاطر المحتملة.

واعتبر نائب رئيس مجلس الإدارة أن هذا النوع من التأمين قائم على مساهمة المؤمنين في صندوق خاص موجه لتسيير المخاطر، من خلال صب اشتراكات بقيم محددة حسب طبيعة التأمين.

وتحصلت الشركة على شهادة المطابقة ل 40 عقد تأمين تكافلي عام منحت لها من طرف الهيئة الشرعية للإفتاء لدى المجلس الإسلامي الأعلى.

[1] وكالة الأنباء الجزائرية، https://www.aps.dz/ar/economie/123626-2022-03-26-17-11-13

وتتضمن هذه العقود على سبيل المثال التأمينات على السيارات والمنازل والمحلات والشركات المتوسطة والصغيرة والأشغال والاستثمارات والمرافق البحرية والنقل والنشاطات الفلاحية وكذلك التأمينات على تجهيزات ومصانع والسياحة والصناعة والمسؤولية المدنية للشركات والأطراف وغيرها.

ويوجه هذا النوع من التأمين للشركات العمومية والخاصة والأفراد من اجل تغطية الأضرار التي تلحق بالأملاك والمسؤوليات المدنية للأفراد والمؤسسات. ويمكن الوصول إلى اكتتاب العقود في التأمين التكافلي العام من خلال 172 وكالة للشركة العامة للتأمينات المتوسطية المنتشرة في أنحاء الوطن اعتبارا من بداية شهر أبريل الجاري.

وحسب السيد احمد حاج محمد، تعد شركة "GAM" أول شركة تأمين تطلق التأمين التكافلي العام بعد صدور المرسوم التنفيذي المحدد لشروط ممارسة التأمين التكافلي سنة 2021 والحصول على موافقة وزارة المالية على نافذة التكافل العام.

يذكر أن الشركة العامة للتأمينات المتوسطية، تمارس عمليات التأمين ضد الأضرار في السوق الجزائرية منذ أكثر من 20 سنة بمحفظة منتجات واسعة، وتوظف 330 عاملاً من خلال مقرها الرئيسي وتدير 172 وكالة منتشرة في 58 ولاية.[1]

[1] وكالة الأنباء الجزائرية، https://www.aps.dz/ar/economie/123626-2022-03-26-17-11-13

خلاصة الفصل

من خلال ما تطرقنا إليه في هذا الفصل تجارب بعض الدول العربية والإسلامية في التامين التكافلي في كل من السعودية، ماليزيا والجزائر توصلنا إلى أن مؤسسات التأمين التكافلي تقدم تغطيات تأمينية مختلفة، ففي الدول محل الدراسة نجد أن ماليزيا تعد من أوائل من أسهم في تناول التأمين التكافلي، حيث تعتبر شركات التكافل الماليزية هي المحركة الرئيسية لتنمية التكافل عالميا، لكسب شريحة سوقية مهمة (المسلمين)، ومن الدول التي عممت قانون التأمين التكافلي بدل التأمين التجاري، نجد دولة السعودية من التجارب الرائدة في مجال الصناعة التكافلية.

وفيما يخص تجربة الجزائر فتعد تجربة حديثة نوعا ما، رغم حداثة الشركة في سوق التأمين الجزائري والتي تعتبر الشركة الوحيدة القائمة على أساس التكافل» المستوحى من الشريعة الإسلامية » إلى أهنا استطاعت مواجهة المنافسة. إلا أنها تعد تجربة نامية.

الخاتمة

- **الخاتمة**

توصلت الدراسات واجتهادات الدول العربية والإسلامية في الآونة الأخيرة إلى نوع جديد من التأمين يتماشى مع المتطلبات الشريعة الإسلامية أطلق عليه مصطلح التأمين التكافلي أو الإسلامي حيث يختلف عن التأمين التقليدي الذي يحتوي على عناصر غير مشروعة ضمن العقد التأميني كالغرر والربا والمقامرة، وذلك لوجود بنود غير واضحة ووجود فوائد في الأنشطة الاستثمارية، حيث يوفر التأمين التكافلي طريقة بديلة للتأمين التقليدي، وتنطلق مقومات التأمين الإسلامي من الحاجة الفعلية إليه مستقبلا نتيجة للنمو المسجل في الصيرفة الإسلامية، بالإضافة إلى العولمة المالية المستمرة التي نتج عنها توجه العديد من الشركات العالمية إلى تبني واحتضان الصناعة التأمينية الإسلامية، بالموازاة مع ذلك البعد الشرعي الذي يحرك ضمائر المسلمين ويجعلهم يهتمون بالبديل الشرعي للتامين التقليدي.

- **نتائج اختبار الفرضيات:**

- ✓ **بخصوص الفرضية الأولى:** والتي مفادها أن **[التأمين التكافلي هو تأمين منسجم مع أحكام الشريعة الإسلامية، خال من مفاهيم الغرر والميسر والربا ويرعى حقوق جميع الأطراف بشكل عادل ومتكامل]:** الفرضية صحيحة، التأمين التكافلي تأمين منسجم مع أحكام الشريعة الإسلامية التي تهدف إلى تحقيق مصالح العباد بجلب المنافع لهم و رد الضرر عنهم، ويدخل التأمين التكافلي في عموم التعاون على البر الذي أمرنا الله سبحانه وتعالى به.

- ✓ **بخصوص الفرضية الثانية:** التي مفادها أن **[للتأمين التعاوني دور فعال في تنمية المجتمعات، حيث أثبتت التجارب الخاصة به في كل من ماليزيا، السعودية دوره الفعال]:** الفرضية صحيحة، تجربة دولة السعودية في التأمين التكافلي من التجارب الرائدة في مجال الصناعة التكافلية، حيث تعتبر شركات التكافل الماليزية هي

المحركة الرئيسية لتنمية التكافل عالميا، وفيما يخص تجربة الجزائر فتعد تجربة حديثة.

- نتائج الدراسة:

يظهر جليا مما سبق المكانة التي أصبحت تبوؤها صناعة التأمين التكافلي مع زيادة الطلب على منتجات التأمين التكافلي، إلا أن الأرقام المسجلة لا تعكس الإمكانيات الحقيقية والمكانة التي من الممكن أن تتمتع بها هذه الصناعة، وبالتالي يجب بذل جهود أكبر من قبل الهيئات الدولية والدول الرائدة في مجال التكافل لتعزيز التشريعات والقوانين التي من شأنها ضمان النمو والتطور لصناعة التأمين التكافلي. ومنه توصلنا إلى النتائج التالية:

- تعتبر تجربة شركة سالمة للتأمين التكافلي الوحيدة في الجزائر ومع ذلك فقد حققت تطورا ونموا في أعمالها؛

- نتج عن تطبيق التأمين التكافلي بمجموعة من الدول الإسلامية والعربية أثرا إيجابيا واضحا على صناعة التأمين فيها، خاصة الدول التي تحولت إلى ممارسة نشاط التأمين التكافلي كليا مثل السعودية.

كما لا يزال التأمين التكافلي الإسلامي يواجه العديد من التحديات منها:

- نقص في شركات إعادة التأمين التكافلي والتي تعد ضرورية لشركات التأمين من أجل إعادة تأمين الأخطار الكبرى التي تفوق طاقاتها؛

- أهمية زيادة الوعي التأميني ولاسيما ثقافة التكافل لدى شرائح المجتمع المختلفة من خلال قيام شركات التأمين التكافلي بتكثيف حملات إعلامية ضخمة بهدف إقناع تلك الشرائح المستهدفة بأن تخطو باتجاه التأمين وشركات التأمين؛

قائمة المراجع

قائمة المراجع

- الكتب

1. زيد بن محمد الرماني، عقد المضاربة في الفقه الإسلامي وأثره على المصارف وبيوت التمويل الإسلامية، دار الصميعي للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة1، 2000.

المذكرات والأطروحات

2. حسان ناصيف، دور شركات التأمين في محاولة مكافحة الاحتيال _ دراسة تطبيقية على شركات التأمين في الجزائر_، أطروحة دكتوراه، جامعة بومرداس، 2018.

3. عطا الله حدة، دور مؤسسات التأمين التكافلي في تحقيق التنمية المستدامة _دراسة مقارنة بين ماليزيا، الودان والإمارات العربية المتحدة _، مذكرة ماجستير، جامعة سطيف، 2014.

4. خديجة علاق، دراسة استطلاعية حول التأمين التكافلي، مذكرة ماستر، مالية تأمينات وتسيير المخاطر، جامعة أم البواقي، 2016.

5. عبد الحق مسعي عون، حسن السوداني، موسى عبلول، أثر التأمين التكافلي في إجمالي الناتج المحلي دراسة تطبيقية للمملكة الماليزية للفترة 2008 2018، مذكرة ماستر إقصاد نقدي وبنكي، جامعة الوادي، 2020.

6. فلاق صليحة، متطلبات تنمية نظام التأمين التكافلي _تجارب عربية_، أطروحة دكتوراه، علوم اقتصادية، الشلف،2015.

7. ميلودي نادية، دور مؤسسات التأمين التكافلي في دعم المصارف الاسلامية _ دراسة استشرافية للجزائر_، مذكرة ماستر، اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة بسكرة، 2020.

- الملتقيات والمقالات

8. المبادئ الإرشادية لضوابط التأمين التكافلي، مجلس الخدمات المالية الإسلامية، ديسمبر 2009.

9. أحمد محمد صباغ، التأمين التعاوني الحكام والضوابط الشرعية، الدورة العشرون المؤتمر محمع الفقه الإسلامي، الأردن، ب.س.

10. بن سعيد لخضر، غراف زهرة، تجربة ماليزيا في التكافل الإسلامي وفرصة الاستفادة منها في المعاملات المالية الجزائرية، جامعة جيلالي ليابس، سيدي بلعباس.

11. بهلولي فيصل، خويلد عفاف، التأمين التكافلي الإسلامي كبديل للتأمين التجاري التقليدي في الجزائر –الواقع والآفاق –، الملتقى الدولي السابع حول: "الصناعة التأمينية، الواقع العملي وآفاق التطوير – تجارب الدول – "، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية و علوم التسيير، يومي 03_ 04ديسمبر 2012.

12. معمر قوادري فضيلة، الحاج نعاس خديجة، التأمين التكافلي بين الأسس النظرية والممارسات العلمية في الوطن العربي، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الدولي السابع حول الصناعة التأمينية: الواقع العلمي وآفاق التطوير_تجارب الدول_، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، شلف، يومي 4و5 ديسمبر 2013.

13. معمر قوادري فضيلة، الحاج نعاس خديجة، التأمين التكافلي بين الأسس النظرية والممارسات العملية في الوطن العربي، الملتقى الدولي السابع حول: "الصناعة التأمينية الواقع العملي وآفاق التطوير _ تجارب الدول_"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، 03 04 ديسمبر 2012.

14. وهبة الزحيلي، مفهوم التأمين التعاوني دراسة مقارنة، مؤتمر التأمين التعاوني أبعاده وآفاقه وموقف الشريعة الإسلامية منه، بالتعاون بين الجامعة الأردنية. مجمع الفقه الإسلامي الدولي. المنظمة الإسلامي للتربية والعلوم والثقافة. المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب (عضو مجموعة البك الإسلامي للتنمية)، 2010.

- **المجلات:**

15. لياس بدوي، جوادي سميرة، واقع منظومة المؤسسات المالية الإسلامية في ظل تطور سوق التأمين التكافلي _دراسة حالة السعودية، الأردن والجزائر_، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية (ABPR)، المجلد10، العدد01، 2021.

16. مريم زغلامي، لطيفة بهلول، أثر التأمين التكافلي الإسلامي على الناتج المحلي الإجمالي الماليزي مع الإشارة إلى التامين التكافلي الإسلامي في الجزائر واقع وآفاق، مجلة رؤى اقتصادية، 10 (01)، 2020.

17. سلمان دعيج بوسعيد، أمين أحمد النهاري، عقد الوكالة في الاستثمار في المرابحات الدولية :دراسة فقهية، مجلة جامعة الشارقة للعلوم الشرعية والقانونية،المجلد14، العدد1، 2017.

18. داودي الطيب، كردودي صبرينة، التأمين التكافلي: مفهومه وتطبيقاته، مجلة الإحياء، العدد الخامس عشر، جامعة بسكرة. السنة.

19. رقيق عقبة، لباز الأمين، التجربة الماليزية في التامين التكافلي كمدخل لتطوير التمويل الإسلامي "مع بيان أثره على تطور التمويل الإسلامي الماليزي"، مجلة الدراسات المحاسبية والمالية المتقدمة، العدد الثاني، المجلد الخامس، 2021.

- **القوانين والمراسيم**

20. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المادة رقم4، المرسوم التنفيذي رقم 21_ 81 مؤرخ في 11 رجب عام 1442 الموافق 23 فبراير 2021، الأمانة العامة لرئاسة الحكومة، العدد14، 2021.

- **المواقع الإلكترونية**

1. https://insurancepanorama.com
2. www sa-ar/sa.gov.sama
3. www.aps.dz/ar/economie
4. www.bnm.gov.my

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

شكر وعرفان

اهداء

مقدمة.....أ–د

الفصل الأول:
أساسيات حول للتأمين التكافلي

تمهـــيد 6

المبحث الأول: عموميات حول التأمين التكافلي 6

المطلب الأول: نشأة التأمين التكافلي وتطوره.....6

المطلب الثاني: مفهوم التأمين التكافلي.....8

المطلب الثاني: مبادئ وشروط التأمين التكافلي..... 15

المبحث الثاني: الفروقات بين التأمين التكافلي والتجاري والتحديات التي تواجهها..... 20

المطلب الأول: الفروقات بين التأمين التكافلي والتجاري..... 20

المطلب الثاني: معوقات وتحديات صناعة التأمين التكافلي 22

المبحث الثالث: مفاهيم أساسية حول مؤسسات التأمين التكافلي..... 23

المطلب الأول: تعريف مؤسسات التأمين التكافلي 23

المطلب الثاني: أنواع مؤسسات التأمين التكافلي 25

خلاصة الفصل الأول 33

الفصل الثاني:
تجارب بعض الدول العربية والإسلامية في التأمين التكافلي

تمهيد..... 35

المبحث الأول: واقع التامين التكافلي في السعودية 36

المطلب الأول: نشأة التامين التكافلي في السعودية..... 36

المطلب الثاني: أداء سوق التامين التكافلي السعودي بشكل عام 37

المطلب الثالث: أبرز التطورات في قطاع التأمين السعودي 43

المبحث الثاني: واقع التأمين التكافلي في ماليزيا 45
المطلب الأول: نشأة التامين التكافلي في ماليزيا 45
المطلب الثاني: العلاقات التعاقدية المختلفة المنظمة للتكافل في ماليزيا 46
المطلب الثالث: عوامل نجاح التجربة الماليزية 48
المبحث الثالث: واقع التأمين التكافلي في الجزائر 52
المطلب الأول: تجربة التأمين التكافلي في الجزائر 52
المطلب الثاني: استعراض تطور المؤشرات المالية لشركة سالمة للتأمينات الجزائر 57
المطلب الثالث: تطورات سوق التامين التكافلي في الجزائر 59
خلاصة الفصل الثاني 62
خاتمة ..... **Erreur ! Signet non défini.**
قائمة المراجع 67
فهرس المحتويات 73
فهرس الجداول والاشكال 76
الملخص

فهرس الجداول والأشكال

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجداول	الصفحة
01	الفروق الجوهرية بين التأمين التكافلي والتأمين التجاري	21
02	تطور رقم أعمال شركة سالمة للتأمينات للفترة (2018-2010)..	58
03	تطور مؤشرات الأداء لشركة سلامة للفترة (2010-2017)	59

قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الجداول	الصفحة
01	إجمالي أقساط التأمين المكتتبة	39
02	عمق قطاع التأمين في الناتج المحلي الإجمالي	40
03	عمق قطاع التأمين في الناتج المحلي الغير نفطي	41
04	كثافة التأمين.....	42
05	ربحية سوق التأمين	43
06	توقعات مساهمات تكافل ماليزيا (2010-2016)	48
07	نموذج المضاربة	55
08	نموذج الوكالة بأجر معلوم	56

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

Université Mohamed Boudiaf a M'sila

Faculté des Sciences Économiques, Commerciales et des Sciences de Gestion

Département: .....

معة محمد بوضياف بالمسيلة

ة العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

مم:

تصريح شرفي

بالالتزام بمعايير الأمانة و النزاهة العلمية في إعداد مذكرة الماستر

أنا الممضي اسفله:

الطالب (ة): زرقادرانيا المولود(ة) بتاريخ: 11/07/1998 ب: ابو سعادة

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية (أو ر.س.) رقم: 00078968 الصادرة بتاريخ: 30/11/2021 عن: ابو سعادة

المسجل بالسنة الثانية ماستر شعبة: علوم اقتصادية تخصص: تجارة دولية خلال السنة الجامعية: 2021/2022

والمعد لمذكرة الماستر التي تحمل عنوان": واقع الاستثمار المتكافئ في الدول النفطية وإلى سلوكية دراسة حالة عجوزة من الدول النفطية وإلى سلوكية

أصرح بشرفي أني إلتزمت بمراعاة معايير الأمانة والنزاهة العلمية المطلوبة في إنجاز مذكرة الماستر المذكور أعلاه.

حرر بتاريخ: 09/06/2022

التوقيع و البصمة

*يحرر كل طالب (ة) تصريحا فرديا في حالة إعداد المذكرة من طرف أكثر من طالب(ة) واحد.

الملخص

يشهد عالم الاقتصاد اليوم إقبالا كبيرا على خدمات التمويل الإسلامي بشتى صوره وأنواعه نظرا لما حققه من نتائج باهرة، وكذا عدم تأثره بالأزمات المتتالية الأخيرة، الأمر الذي جعل أكبر دول العالم يقبلون على الدخول إلى عالم التمويل الإسلامي بكل مكوناته، وقد عرف التأمين التكافلي نموا متسارعا وانتشارا كبيرا خلال السنوات الأخيرة، وخلصت الدراسة إلى أن صناعة التأمين التكافلي عرفت تطورا ملحوظا ومتسارعا خلال فترة قصيرة مقارنة بنمو صناعة التأمين التقليدي، إلا أنه توجد عدة معوقات تحد من إمكانياته والقدرات الحقيقية الممكن إنجازه، ومن أكبرها القيود القانونية.

الكلمات مفتاحية: التأمين، التأمين التكافلي، التأمين التكافلي التقليدي.

Summary:

The world of economics today is witnessing a great demand for Islamic finance services in all its forms and types, due to the impressive results that it has achieved, as well as not being affected by the recent successive crises. Finally, the study concluded that the Takaful insurance industry has known a remarkable and rapid development within a short period compared to the growth of the traditional insurance industry. However, there are several obstacles that limit its capabilities and the real capabilities that can be achieved, and the reasons that limit its capabilities are legal restrictions

Keywords: insurance, Takaful insurance, Conventional Takaful Insurance.